وزارة التعليـــم العالـــي و البحـث العلمـي

جامعـــة محمـد خيضـر بسكـــرة

القطب الجامعي-شتمة-

شعبة التاريخ

الموضوع

الانتخابات الرئاسية في الجزائر 1962-1999

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

إعداد:

- بحمة نادية

إشراف الاستاذ:

-مسعودي كمال

السنة الجامعية : 2014-2015

شكر و عرفان

انطلاقا من هذا الحديث أتقدم باسمي عبارات الشكر و التقدير و الامتنان إلى الأستاذ الفاضل"كمال مسعودي"الذي قبل الإشراف عني الذي أقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن الحوت في البحر ،والطير في السماء ،ليصلون على معلم الناس الخير"

كما أتقدم بالشكر لكل من الأساتذة الأفاضل الأستاذ حوحو رضا و الأستاذة شلبي شهرة زاد الذين لم يبخلا عني بما احتاجه

وأتقدم بالشكر الخاص لكلية الحقوق و العلوم السياسية الذين كانوا عونا لي وأمدوني بكل ما احتاجه طوال عملي هذا

وأتقدم بالشكر لكل الأصدقاء الذين قدموا لي يد العون وكل التسهيلات و المساعدات ولو بكلمة تشجيع وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد فلهم مني كل الشكر و الثناء.

إلى كل إخوتي خاصة حسان و عمار الذين دعماني وقدموا لي المساعدة بانواعا وكان لهما الفضل الأكبر في إكمال هذا العمل

أتقدم بالشكر لكل من سقط قلمي سهوا عن ذكره.

اهداء

الحمد لله الذي و فقنا في انجاز هذا العمل

اهدي العمل الى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقهما

الى من لا يمكن للأرقام إن تحصي حقهما

الى والديا العزيزين ادامهما الله

اهدي هذا العمل إلى العم مكي و الخال محمد

اهدي كذلك هذا العمل إلى كل إخوتي الذين ساندوني طوال فترة العمل دون تذمر

الى كل الاصدقاء من قريب او من بعيد

الى كل طلاب قسم السنة الثانية ماستر تاريخ

مقدمة

لقد عانت الشعوب فترة طويلة من سيطرة القوي على الضعيف والغني على الفقير هذه المعاناة جعلت هذه الشعوب تقوم بالثورات من اجل مواجهة الملوك الأمراء و المطالبة بحقوقها وحرياتها .

ومن ابرز الوثائق التاريخية التي عكست كفاح الشعوب من اجل مواجهة ذلك تتمثل في في وثيقة إعلان الحقوق الماجناكارتا سنة 1512بانجلترا ،وما حملته من نور الحرية وما تلاها من وثائق إعلان الاستقلال عام 1776 التي أعلنتها أمريكا الشمالية إبان حرب التحرير ،وما لعبته الثورة الفرنسية من دور في بيان هذه الحقوق في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي متأثرا بما كان يدور في خاطر الفلاسفة من نظريات ،مثل نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو وما تضمنته الدساتير اللاحقة لها من إحكام نابعة من صلب هذه المواثيق[1]،القاضية بان الوسيلة المشروعة للوصول للسلطة هي الانتخابات الحرة و النزيهة ،والتي أصبحت شعار الأنظمة السياسية المعاصرة ومطمح شعوب الدول النامية خصوصا تلك التي عانت ويلات الاستعمار.[2]

ونظرا لكون الانتخاب يمثل احد أهم الوسائل التي عرفتها النظم السياسية على اختلافها لاختيار الحكام بطريقة ديمقراطية .هذه الأخيرة لا تتجسد إلا بالانتخابات أكثر مصداقية و نزيهة .

إن عملية الانتخاب عملية تقوم على مجموعة من الإجراءات الدستورية سواء كانت رئاسية أو محلية أو تشريعية التي لها ارتباط وثيق بعملية التصويت ولكي يتحقق انتخابات نزيهة يجب إن تبتعد عن كل المؤثرات السياسية .

الجزائر على غرار دول العالم مرت بعدة محطات انتخابية من الاستقلال إلى يومنا هذا وتحليل الأوضاع التاريخية التي صاحبت عملية الانتخاب للجزائر من الاستقلال إلى 1988 يكشف لنا صورة عن نظام الحزب الواحد ،الذي ظل مسيطر طوال تلك الفترة إما الأوضاع التاريخية ما بعد سنة 1988 يكشف عن صورة التحولات الديمقراطية في إطار التعددية الحزبية و بداية الانفتاح السياسي ،و السعي إلى محاولة إتاحة الفرص للمشاركة السياسية لفئات المجتمع المختلفة.

1

2

وهكذا انتقل النظام السياسي الجزائري نحو الممارسة الديمقراطية واليات تطوير الأداء السياسي عن طريق تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تعددية

إلا إن ذلك لم يكن ودخلت الجزائر في دوامة العنف ،مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني ونشوء حالة أللاستقرار امتداد خاصة من 1992الى غاية 1997 وهي فترة شهدت إحداث دموية أبرزها اغتيال الرئيس محمد بوضياف ،وجاءت انتخابات 1995 التي فاز بها اليمين زروال كبداية لعهد جديد وصف بعهد استرجاع الجزائر لهيبتها وجاءت بعدها انتخابات افريل 1999التي فاز بها الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة الذي بدا مسيرته الإصلاحية بالعمل على إرجاع السلم و الأمن للبلاد ،بطرح مبادرة الوئام المدني ،كما تم فتح ورشات انصبت على المجالات السياسية ،الاقتصادية التربوية.

لقد عملت الجزائر على اظفاء نوع من الشرعية على النظام السياسي ، وتقديم كوادر تعتمد عليهم في العملية الانتخابية ، في ظل الظروف المحيطة و المتغيرات المختلفة و المستمرة الداخلية والخارجية و تأثيراتها على النظام السياسي لتحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي المطلوب

الإشـــــكاليــة

الانتخابات الرئاسية الجزائرية ظاهرة ديمقراطية وممارسة حضارية جاءت لتأكيد حرية الفرد في اختيار من يراه مناسبا لتمثيله في السلطة فمطلب إجراء انتخابات حرة ونزيهة من القضايا التي تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقه باعتبارها معيارا للديمقراطية.

فموضوع الانتخابات الرئاسية يكتسي أهمية بالغة لدى الباحثين والمختصين فهو اكبر مؤشر على اعتدال النظام السياسي الجزائري وهذا مرهون بمدى تطبيقها لمبادئ الانتخابات الحرة و النزيهة، من هنا جاءت دراستنا في هذا السياق للنظر في العملية الانتخابية من زاوية تاريخية مبنية على قراءة الإحداث المواكبة لكل عملية انتخابية جرت في الجزائر منذ الإستقلال .

وكطرح منهجي للموضوع نسوق التساؤل التالي:

ماهي الخلفية التاريخية للانتخابات الرئاسية في الجزائر المستقلة وهي التغيرات المنبثقة عنها؟

ولتفصيل هذه الإشكالية يمكن تفريع أطر البحث إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

كيف كانت العملية الانتخابية في مرحلة الحزب الواحد؟

- هل ساهمت التعددية الحزبية في تحقيق مطلب الديمقراطية؟
- ما هي مخلفات العملية الانتخابية على المجتمع الجزائري؟

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

1- الرغبة التي دفعتنا إلى دراسة الانتخابات و معرفة خباياها
2- جدة الموضوع في تخصص التاريخ
3- الدرجة العالية من التنظيم التي تتميز به الدول الأوروبية وغيابها في الجزائر

الأسباب الموضوعية:

1-التحولات العميقة التي مست شكل ومضمون الانتخابات في الجزائر

2-الأهمية البالغة التي تطرحها هذه الدراسة لدى المختصين والباحثين

أهداف الدراسة:

هدفنا من هذه الدراسة يمكن عرضه كما يلي:

- إبراز النتائج التي أفرزتها العملية الانتخابية في الجزائر
- دراسة الانتخابات الرئاسية في الجزائر من 1962-1999 ومحاولة تقييمها
- حث الباحثين في الجزائر لدراسة الانتخابات كوسيلة تساعد على الأداء الفعال للنظام العام.

المنـــــهج:

اتبعنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الوقائع و تحليل المعطيات ،ووصف الظاهرة الانتخابية وصفا دقيقا لفهم أفضل.

خطة الدراسة

الفصل الاول:تحديد المفاهيم

1-تحديد المصطلحات ذات العلاقة بالانتخابات

2-الجذور التاريخية للانتخابات

3-اسباب الانتخابات

4-معايير نزاهة الانتخابات

5-ادارة و تسيير الانتخابات

الفصل الثاني:العملية الانتخابية في ظل الحزب الواحد 1982-1988

1-طبيعة النظام الجزائري

2-اختيار احمد بن بله

3-انقلاب هواري بومدين

4-اختيار الشاذلي بن جديد

حوصلة حول فترة الحزب الواحد

الفصل الثالث:التعددية الحزبية وتغير شكل الانتخابات 1989-1999

1-اسباب الانتقال الى التعددية الحزبية

2-انتقال السلطةالى الشاذلي بن جديد

3-انتقال السلطة الى محمد بوضياف

4-انتقال السلطة الى على كافي

5-انتقال السلطة الى اليمين زروال

انتقال السلطة الى عبد العزيز بوتفليقة-6

حوصلة لهذه الفترة-7

الفصل الرابع:الخلفية التاريخية للعملية الانتخابية في الجزائر

العزوف الانتخابي-1

اشكالية التداول على السلطة-2

المعارضة-3

الانعكاسات السياسية-4

الانعكاسات الاقتصادية-5

خاتمة

نتناول في هذا الفصل الأول مفهوم الانتخابات وتحديد المصطلحات ذات العلاقة بها وكذلك ابراز الجذور التاريخية لها منذ القدم في العالم، لان الانتخاب في الجزائر كانت و مازالت مجرد عمل روتيني يتم القيام به دون ان يتم التعامل معها كمعيار تقاس عليه مدى ديمقراطية البلد ، سوف نتطرق في هذا الفصل الى كل ما له علاقة بالانتخابات.

1-تحديد المصطلحات ذات العلاقة بالانتخابات

لقد تعددت المصطلحات المعبرة عن معنى الانتخاب بألفاظ ومعاني مختلفة منها:

الانتخاب: الوسيلة الديمقراطية لوصول الحكام للسلطة، وهو حق طبيعي يمارسه كل فرد بكل حرية ويختار من يراه مناسبا.

الاقتراع: يعني مشاركة جميع المواطنين من الجنسين في عملية التصويت.[1]

الاستفتاء: هو سؤال الشعب عن رايه في موضوع من الموضوعات وهو صورة من صور الديمقراطية.[2]

التصويت: هو حق لكل مواطن ان يبدي رايه لاختيار ممثليه في الانتخابات سواء كانت برلمانية او غيرها ليعبروا عن ارادة الشعب.

الترشيح: وهي العملية التي من خلالها تتقدم فئة من الشعب للانتخابات من اجل اقناع جمهور الناخبين باختيارهم

التعددية: هي وجود أكثر من حزب سياسي في النظام السياسي الواحد، ويتنافس الجميع من اجل الوصول للسلطة.[3]

العملية الانتخابية: هي اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون نائبا يمثل الجماعة التي تنتمي اليها

---

[1]-ناظم ،عبد الجاسور. **موسوعة علم السياسية**، عمان: دار المجلاوي، ، 2004.ص ص 69-83.
[2]-الكيالي ،عبد الوهاب. **الموسوعة السياسية**، لبنان: دار الهدى،.
[3]-اسماعيل ،عبد الفتاح عبد الكافي. **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، القاهرة، 2005.ص ص 9 ،9،104،106.

2-الجذور التاريخية للانتخابات

تعود بداية الانتخابات في العالم إلى أثينا القديمة، حيث كان الناس يجتمع في ساحة البلدة ويختارون ممثليهم وحكامهم،[1] إلا إن الانتخاب لم ينشا في بداية عهده بالشكل الحالي الذي هو معروف به ألان ،بل عرف تطورا كبيرا عبر التاريخ سواء في محتوى مفهومه أو في الأشكال التي طبق بها ففيما يخص المفهوم وخلال القرن السابع عشر ،وانطلاقا من الكلمة التي اشتق منها وهي الكلمة الانجليزية والمشتقة في حد ذاتها المصطلح اللاتيني كانت هذه الكلمة ذات فحوى ديني حيث كانت تعني التعبير عن أمنية أو إعطاء عهد للرب أو الإله ،وهو ما يحتمل معنى الالتزام العلني لصالح شخص ما أو قضية ،ثم ما لبثت هذه الكلمة إن أخذت معنى المداولة بمعنى المناقشة وإبداء الرأي لكي تأخذ شيئا فشيئا خلال القرن الثامن عشر مفهوما متقاربا مع مفهومه الحالي ،بحيث أصبح التصويت يعبر عن قرار متخذ في شكل جماعي من قبل مجموعة او جمعية عن طريق التصويت . الى ان أصبح مع حلول القرن التاسع عشر تصرفا فرديا يسمح لصاحبه بالقيام باختيار امر ما

اما فيما يخص الظروف التاريخية التي ادت الى الاهتداء اليه كوسيلة وحيدة لوضع حد لمعاناة المجتمعات او على الاقل التقليل من حد ذاتها، حول هذه المسالة الجوهرية التي تتعلق بكيفية اسناد السلطة واضفاء الشرعية على ممارستها فهي لم تسلم بدورها من التطور والتحور قبل ان تكون على الشكل الحالي الذي هي عليه الان.

تاريخيا كان القائد التقليدي -مهما كانت التسمية التي تطلق عليه-يفرض سلطته عن طريق القوة والسحر، الحيلة سعيا وراء تحقيق ما يعرف بسر الطاعة المدنية، فالإمبراطورية الرومانية الهت اباطرتها بنفس الشكل الذي اعتمدته الكنيسة المسيحية لإضفاء الشرعية على الملوك عن طريق طقوس دينية كما يشهد على ذلك تاريخ الملكية في فرنسا التي رسخت فكرة الارث الالهي، الشيء الذي يمنع التمرد والعصيان.

وأدى عقم هذه التصرفات الى الانتقال من السيادة الالهية الى سيادة، تسمح للشعوب بالتدخل في اللعبة التاريخية وتسيير السلطة عن طريق اختيار اشخاص يختارونهم و

وهكذا بدا الانتخاب يأخذ صورته المعاصرة وكان في البداية يقتصر على اقلية صغيرة في المجتمع منحصرة في النبلاء والاغنياء ثم تطور هذا الحق خلال القرن التاسع عشر وبصورة حقيقية بالشكل الديمقراطي الذي هو عليه الان، وازيلت القيود التي كان مفروضة على شروط ممارسته.[2]

3-أسباب الانتخابات

[1]-سعد، عبدو. **النظم الانتخابية**، لبنان: منشورات الحلبي،2005.ص 7.
[2]-عبد الوهاب عبد المؤمن. **النظام الانتخابي في الجزائر**، ، الجزائر: دار الالمعية،2011.ص ص 7-8

تعد الانتخابات فرصة للتعبير عن راي الشعب، عن طريق اتاحة الفرصة امام الناخبين لممارسة حق المشاركة السياسية وتعود اسباب العملية الانتخابية في العناصر الاتية:

1. توفر الانتخابات الديمقراطية على الطريقة التي يختار من خلالها الحكام انتقال السلطة الى الفائزين في الانتخابات والية التداول على السلطة.
2. اضفاء الشرعية للحكومة المنتخبة او تجديد شرعية الحكومة القائمة
3. توفر الانتخابات على فرصة لمحاسبة الحكام ومساءلتهم وقت الانتخابات من خلال تقييم برامج المتنافسين على مقاليد السلطة [1]
4. تعد الانتخابات معيارا لنمو النظام السياسي، ومؤشرا على ديمقراطيتها
5. محاولة اقناع المواطن بنوع من المشاركة السياسية
6. كون الانتخابات من أكبر المؤشرات الديمقراطية للنظام السياسي الجزائري وهو مرهون بنزاهة الانتخابات.
7. تعتبر الانتخابات ظاهرة ديمقراطية لتأكيد حرية الفرد في اختيار من يراه مناسبا.[2]
8. محاولة اضفاء مسحة من الشرعية الوطنية في الداخل والشرعية الدولية على المؤسسات الرسمية[3]

4-معايير نزاهة الانتخابات

اكدت الوثائق الدولية العديدة، مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية سنة 1966، الاعلان العالمي لمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة لسنة 1994ان تحقيق انتخابات خاضع للشروط التي هي بمثابة المبادئ الرئيسية لكل عملية انتخابية وهي كذلك شروط اساسية لتامين ديمقراطيتها:

1. حق الشعوب في اجراء الانتخابات، والمشاركة في الترشح والتصويت بمعنى انه يجب ان يتمتع جميع المواطنين بحق الاقتراع والمشاركة في الشؤون العامة.
2. يجب ان تضمن اجراءات الاقتراع حرية اختيار والتساوي بين الناس في نقل الصوت، وسرية التصويت وصحة فرز البطاقات.
3. يجب ان تجري الانتخابات بصفة دورية.
4. يجب ان تجري الانتخابات ضمن إطار احترام الحقوق الاساسية للمواطنين.
5. ان يتم تحديد الدوائر على اساس منصف بما يجعل النتائج تعكس بشكل ادق واشمل ارادة المنافسين.
6. يجب ان تشرف وتمارس مراقبة العمليات الانتخابية سلطات وهيئات انتخابية مستقلة عن بقية سلطات الدولة حق التكفل بنزاهتها، ويجب ان تكون قراراتها قابلة للطعن امام السلطات القضائية.

---

[1]-مساعد فاطمة. **التحول الديمقراطي والياته**، الاردن: دار الراية، 2011، ص ص 111-112.
[2]-الباز داوود. **حق المشاركة في الحياة السياسية**، القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2000.ص 358.
[3]--الدبين احمد، واخرون. **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية**.

7. تنافسية شريفة في الانتخابات
8. حرية الدعاية الانتخابية[1]

5-ادارة وتسيير الانتخابات

يعتبر تسيير وادارة العملية الانتخابية بإسنادها الى جهة معينة للإشراف عليها من المؤشرات الجوهرية على ديمقراطيتها نظام سياسي معين، حيث ان تدعيم الديمقراطية وتنميتها يستدعي تولي مهمة ادارة الانتخابات هذه من قبل جهاز انتخابي نزيه، مستقل وحيادي يتولى تسيير المسار الانتخابي بطريقة سليمة بعيدة عن الضغوط بكل انواعها والتي من شانها ان تؤثر سلبا على العملية الانتخابية في مختلف مراحلها.[2]

ان التنظيم الهياكل الادارية المسؤولة على تسيير الانتخابات الاثر الكبير على فعالية العملية الانتخابية، فإدارة الانتخابات تشمل كل مظاهرها انطلاقا من العمليات اللوجستيكية (طباعة -اشهار-اعلام) ووصولا الى تسيير عملية التصويت او الاقتراع واعلان النتائج.

يوجد هناك نوعان من الاجهزة التي توكل اليها مهمة ادارة الانتخابات، فإلى جانب الادارة الهرمية او السلمية التي يشرف عليها مسؤولين اداريين، حيث هناك نظام اللجان الانتخابية التي يقحم من خلالها أطراف فاعلة في الساحة السياسية في الاشراف على الانتخابات وهي الاحزاب السياسية.

أ) اللجان:

ان اللجان الانتخابية هي ضمانات نزاهة الانتخابات وهذا باكتساب ثقة الهيئة الناخبة وكذلك الاحزاب وبالتالي إعطاء مصداقية أكبر للعملية الانتخابية، انطلاقا من اول مرحلة للعملية الانتخابية التي عهد بها المشرع الى اللجنة الادارية، ثم اللجان الانتخابية التي تشرف على العملية الانتخابية.

ب) مكاتب التصويت:

تعتبر مكاتب التصويت الخلية الاولى والاساسية في ادارة العملية الانتخابية في مرحلة التصويت وهذا بإشرافها مباشرة على هذه العملية الحاسمة من المسار الانتخابي، مما يستوجب ان يكفل النظام الانتخابي عن طريق القوانين الانتخابية بشروط كافية لضمان استقلالها وعدم انحيازها، ومن هذه الشروط توفر الامن داخل مكتب الاقتراع اثناء العملية

---

[1]-جاي سن، جودين جيل؛ تر: منيب احمد. **الانتخابات الحرة والنزيهة**، القاهرة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000. ص.20.

[2]-جلال، عبد الله. **الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات في الدول العربية**، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان، 1997. ص ص 71-81

الانتخابية، ولضمان ذلك نصت مختلف القوانين الانتخابية صراحة على اسناد سلطة الضبط او سلطة الامن لرئيس المكتب كطرد اي شخص يخل بالسير الحسن للعملية

كما يمكن له تسخير القوة لهذا الغرض غير ان هذه السلطة تتسع بشكل أكبر بالنسبة لرؤساء مكاتب التصويت المتنقلة، بحيث حول لهم قانونا اتخاذ كل التدابير التي يمكن ان تكفل امن وحصانة الصندوق والوثائق الانتخابية خصوصا في حالة تجاوز عملية الانتخاب.[1]

وعند اختتام العملية الانتخابية وبعد التوقيع القائمة الانتخابية، يشرع رئيس المكتب في الاشراف على فرز الاصوات علانية وبصورة مستمرة وغير منقطعة الى غاية الانتهاء، ولا يقوم اعضاء المكتب بالفرز الا عند عدم توفر العدد الكافي وينتهي هذه العملية الانتخابية بتحرير محضر يتضمن نتائج الفرز يوقعه اعضاء المكتب، ثم يعلن هذا الاخير النتائج بصورة علنية وينشرها في قاعات التصويت.

تعتبر الانتخابات من ابرز المواضيع البارزة التي اهتم بها الباحثين واصبح اجراء انتخابات حرة ونزيهة هي معيار لمدى ديمقراطية الدولة، من خلال التحضر الجيد و الفرز النزيه للانتخابات هذه الاخيرة التي كانت جذورها قديمة جدا تعود الى اثينا حتى وصلت الى المفهوم الحالي الذي وصلت علية الان .

ويمكن القول ان العملية الانتخابية اسلوب ديمقراطي يكون النظر فيه للشعب لكن الانتخاب كمصطلح له عدة مسميات منها ماهو مقبول لغويا ،ومنها ما يتضمن مفاهيم قريبة اصلها من مقاربات اخرى ،ونحن في هذا الصدد مع المصطلحات التي وردت في التشريع الجزائري.

[1] -عبد الوهاب عبد المؤمن، **النظام الانتخابي في الجزائر**، مرجع سابق. ص ص 107-108.

الفصل الثاني

خرجت الجزائر بعد الاستقلال متدهورة في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ،وكانت الجزائر في حاجة ماسة الى من يسير شؤون المجتمع الجزائري الطامح الى العيش حياة رغيدة بعد استعمار دام طويلا وكان في تلك الفترة جبهة التحرير الوني هي الحزب الوحيد المسؤولة عن نظام الحكم وتعيين المسؤولين ،وعرفت هذه الفترة بفترة الحزب الواحد التي تم تولي الرئاسة فيها من قبل ثلاث رؤساء .

وكانت هذه المرحلة غير مستقرة في كل الميادين لسيطرة جبهة التحرير على كل مقاليد الجكم دون حرية في التعبير حيث تقوم بتعيين رئيس للبلاد و يصوت الشعب عليه .

1-طبيعة النظام الجزائري.

لقد تبنت الدولة الجزائرية النظام الجمهوري بعد الاستقلال 1962، تماشيا مع منطلقات الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 لإقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية مستقلة ليؤكد كل من دستور 1963و 1976، على الطابع الجمهوري للدولة الجزائرية "وان النظام الجمهوري للدولة الجزائرية من الثوابت التي لا يجوز إن يمسها أي تعديل دستوري". كما نصا دستور (1989-1996) في المادة الأول "إن الجزائر جمهورية ديمقراطية وهي وحدة لا نصت المادة الثالثة من قانون الجمعيات ذات طابع سياسي، والمادة 157. من قانون الانتخابات على النظام الجمهوري

اعتمد المؤسسة الدستورية الجزائرية بعد الاستقلال على نظام الحزب الواحد لبناء الدولة الجزائرية حيث أصبحت جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد بعد الاستقلال والذي [1] استند إلى شرعية تاريخية ارتكزت على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي

وتعتبر فكرة الحزب الواحد من أهم الأفكار الشيوعية المبتدعة من قبل الشيوعية في أوائل القرن العشرين حيث يعتبر الحزب في هذا النظام هيئة من هيئات الدولة يقوم بمساندة الحكومة التي تعتمده كوسيلة للتغلغل في صفوف الشعب.[2]

وهو الأمر الذي يتضح جليا من خلال دساتير ومواثيق الجمهورية التي كرست كلها فكرة الحزب الواحد فقد اقر دستور 1963 جبهة التحرير الوطني تنظيما سياسيا وحيدا[3] حيث جاء في النص الدستوري لجبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر[4] الأمر الذي أكده ميثاق الجزائر 1964 الذي اعتبر مبدا الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه

---

[1] -جاء في مقدمة دستور 1963مايلي اما النظام الرئاسي والبرلماني التقليديان للحكم فلا يمكن لهما إن يضمنا هذا الاستقرار المنشود بينما النظام القائم على قاعدة هيمنة الشعب صاحب السيادة وعلى الحزب ألطلائعي الواحد فانه يمكنه إن يضمن ذلك الاستقرار بصورة فعالة

[2] -ماجد راغب الحلو. القانون الدستوري :دار الجامعة الجديدة .الإسكندرية ،2003 .ص 107.

[3] -عبد الله بوقفة الدستور الجزائري دار ريحانة الطبعة الأولى 2002 ص 14.

[4] -انظر المادة 23من دستور 1963

يستجيب للإرادة العتيقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حزب التحرير وضمان مواصلة الثورة .... فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب

الأمر الذي كرره دستور 1976 الذي اعتبرا لنظام التأسيسي الجزائري قائم على مبدأ الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني.[1]

إن اخذ الجزائر لهذا النظام هو رفضها للصراع وتعدد الطبقات بحيث تعد المعارضة أمر غير مرغوب فيه الأمر الذي يجعل حزب جبهة التحرير الوطني صاحب الاختصاص الوحيد في تمثيل الشعب باعتباره القائد والموجه له.[2]

وهذا الأنظمة تطبق الاقتراع الشامل في اقتراع الهيئات المحلية أو البرلمان أو رئيس الجمهورية إلا إن هذا يتم ضمن شروط مختلفة فالناخب يجد نفسه إمام خيارين اما إن يختار المرشح الذي قدمه الحزب أو السلطة أو لا يختاره [1]

فالمواطنون لا يختارون ممثلين ولكنهم فقط يؤيدون انتخاب المرشح المقدم من قبل السلطات والمهم هو الحصول على اوسع تأييد ممكن لإظهار اجماع المواطنين وبهذا تبدو العملية الانتخابية وكأنها مجرد استفتاء. وهو ما جرى العمل به من قبل حزب جبهة التحرير الوطني الذي احتكر لنفسه حق الترشيح للنيابة في المجلس الشعبي الوطني والمجالس المحلية البلدية والولائية بل ورئاسة الجمهورية الى ان صدر دستور 1989.

وفيما يتعلق بانتخاب اعضاء المجلس الشعبي الوطني ورد في النص في دستور 1963 ان السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له في مجلس وطني يتم ترشيحهم من طرف جبهة التحرير الوطني ولمدة (5) سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر.

وجاء في دستور 1976 ان الوظيفة التسريعية يمارسها مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني والذي ينتخب اعضاؤه بناء على ترشيح من قيادة الحزب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام والمباشر

وقد اعتمد لهذا الغرض نظام انتخاب بسيط وسهل وهذا بموجب القانون 80-08المؤرخ في 25اكتوبر 1980 الموافق ل 16ذي الحجة 1400 ه والمتضمن قانون الانتخابات

والمعدل بموجب القانون 81-06 المؤرخ في 13يونيو 1981 الموافق ل 10شعب ان 1401ه، بحيث انتخاب الأعضاء من قائمة وحيدة للمرشحين يقدمها حزب جبهة التحرير

[1] - سعيد بوشعير. **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار الهدى، [د.ط]، [د.س].ص 150.
[2] -ماجد راغب الحلو. مرجع سابق ص 108.

الوطني تشتمل على عدد من المرشحين يساوي ثلاثة (3) أضعاف المقاعد المطلوب شغلها بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني[1]

اما عن تحديد نتائج الاقتراع، فانه يتم بحسب عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، حيث يصرح بانتخاب المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في حدود المقاعد المطلوب شغلها

حيث يعلن عن فوز المرشح الذي حصل على أكثرية الأصوات، أي الذي يحتل المركز الأول إذا كانت الدائرة ممثلة بمقعد واحد، إما إذا كانت عدد المقاعد أكثر من ذلك فيتم ترتيب المرشحين المنتخب عليهم حسي عدد الأصوات التي حصلوا عليها، حيث يكون الفوز حليف الأوائل تبعا لعدد المقاعد.[1]

وقد جرى تطبيق هذا النظام بمناسبة الانتخابات التشريعية التي جرت على النحو التالي:

- انتخاب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 25فبراير 1977 للفترة التشريعية الأولى(1977-1982)
- انتخاب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 5مارس 1982للفترة التشريعية الثانية(1982-1987).

كما جرى تطبيق هذا النظام بمناسبة انتخابات المجالس المحلية التي جرت على النحو التالي: الانتخابات البلدية:

- الانتخابات المجالس البلدية بتاريخ 5فبراير 1967.
- الانتخابات المجالس البلدية بتاريخ 14 فبراير 1971.
- الانتخابات المجالس البلدية بتاريخ 30مارس 1975.
- الانتخابات المجالس البلدية بتاريخ 07ديسمبر 1979.
- الانتخابات المجالس البلدية بتاريخ 13ديسمبر 1984.[3][2]

الانتخابات الولائية:

- انتخابات المجالس الولائية بتاريخ 25مايو 1969.
- انتخابات المجالس الولائية بتاريخ 20جوان 1974.
- انتخابات المجالس الولائية بتاريخ 14 ديسمبر 1979.

[1] - موريس دوفرجييه، **المؤسسة السياسية والقانون الدستوري**، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، الطبعة الاولى, 1992، ص 423-425.

[2] -.العهدات البرلمانية.المركز الوطني لوثائق الصحافة و الاعلام ،وزارة الاتصال:الجزائر،2007.ص 15-20

- انتخابات الجالس الولائية بتاريخ 13 ديسمبر 1984.[3]

[3]-.نفس المرجع،ص 21

اختيار احمد بن بله (1963-1965) (2

اندلعت ثورة التحرير الكبرى بعد فترة طويلة من الاستعمار الفرنسي، خاض الشعب خلالها حربا دامت أزيد من سبع سنوات توجت بإبرام اتفاقيات افيان ووقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، وطبقا لهذه الاتفاقية أنشئت هيئة تنفيذية مؤقتة من مهامها الإشراف على استفتاء تقرير المصير وتنظيم انتخابات لتعيين مجلس وطني جزائري، وتسليم مهامها إلى هذا المجلس.

ثم عقد المؤتمر الوطني لإطارات جبهة التحرير الوطني، يوم 10سبتمبر 1963، بحضور ألاف المناضلين، وأعلن خلاله عن ترشيح السيد احمد بن بله، الأمين العام للمكتب السياسي، لرئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.[1]

الحملة الانتخابية

بعد الإعلان عن ترشيح السيد احمد بن بله الجمهورية، دخلت البلاد مرحلة التحضيرات لانتخاب أول رئيس للجمهورية الجزائرية، بعد أن برهن الشعب الجزائري على وعيه وذلك بمشاركته الجماعية في الاستفتاء على الدستور 1963

وقد نظمت اجتماعات ومهرجانات شعبية في مختلف مناطق البلاد دعا من خلالها المتداخلون إلى التصويت بنعم على أول رئيس لجمهورية جزائرية حرة، والذي عاهد الأمة على توجيه ضربة قاسية للإقطاع السياسي، وتأميم الأملاك الشاغرة، التي استولى عليها البعض بوسائل وطرق غير شرعية، مؤكدا على منحها للعمال والفلاحين.

[1] - **العهدات الرئاسية في الجزائر 1963-2009**، الجزائر : المركز الوطني لوثائق الصحافة والاعلام, 2009.ص 14.

عملية الاقتراع

وبتاريخ 15 سبتمبر 1963، توجه المواطنون إلى صناديق الاقتراع، للتصويت على أول رئيس في تاريخ الجزائر المستقلة، من اجل إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق أمال الشعب الجزائري الذي عاش في حرمان وفقر طيلة فترة الاستعمار. الاستعمار.[1]

حيث اجتمعت اللجنة الوطنية لإحصاء نتائج انتخابات رئيس الجمهورية المكونة من: الهادي مصطفاي، رئيسا والحاج إدريس بوحيرد، الصديق اوصديق، محمد زرطال، زوبير عشوش طبقا لدستور 10 سبتمبر 1963

وطبقا للقرار الوزاري ل 10 سبتمبر 1963خاصة المادتين 1و 2 طبقا للنتائج المؤقتة لاقتراع 15 سبتمبر 1963 التي ضبطت يوم 16 سبتمبر من اللجنة. وبعد دراسة المحاضر اللجان الولائية المتضمنة مجموع البلديات وكذا نتائج الانتخابات التي جرت بالخارج. واعتبار ان نتائج اقتراع 15 سبتمبر 1963 التي سجلت في الجداول الملحق للمحضر لم تتضمن اي احتجاج، أعلنت اللجنة عن النتائج النهائية وهي:

عدد المسجلين: 6581340

عددا لناخبين:5827618

عدد الأصوات الملغاة وغير المعبر عنها:22515

تحصل السيد احمد بن بله على:5805103

وأثر حصول السيد احمد بن بله على عدد الأصوات التي تفوق الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها التي تسمح بتعيينه منتخبا في الدور الأول.

أعلنت اللجنة إن السيد احمد بن بله رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ولقد قام احمد بن بله في 18 سبتمبر 1963، وهو يمثل اليوم الثالث من انتخابه لشغل منصب رئيس الجمهورية بتشكيل حكومته، تحت أحكام دستور 1963.[2]

[1] - العهدات الرئاسية في الجزائر 1963-2009 المرجع السابق، ص 18.

[2] -نفس المرجع،ص

3) انقلاب هواري بومدين (1965-1979)

إن قيام احمد بن بله بتجميد دستور بعد 13 يوما من التصويت عليه وأعلن الحالة الاستثنائية، للتفرد بالحكم.

ونتيجة لتفرده بالحكم فتح مجال المعارضة من داخل النظام نفسه والتمرد عليه من طرف العسكريين بقيادة وزير الدفاع هواري بومدين، والذي كان ذلك الانقلاب

في 19 جوان 1965 قام هواري بومدين واسمه الحقيقي محمد بوخروبة، الذي كان آنذاك نائب رئيس المجلس ووزير الدفاع الوطني بعزل احمد بن بله متهما إياه بتكريس سلطة شخصية وانه يبتغي ان يمثل هو بمفرده الجزائر. موصوفا "بالتصحيح الثوري" من قبل محركيه او "محاولة انقلاب عسكري "من قبل الصحافة الغربية المحللين السياسيين. كان العمل انهيار تجربة القوة التي جندها احمد بن بله في وجه بومدين.

وبعد 22 يوما من الانقلاب على بن بله أصدر مجلس الثورة قرارا في 10 جويلية 1965 القاضي بتعيين حكومة، بقيادة هواري بومدين [1]

وأصبح مجلس الثورة محل الرئيس، كما عمل المجلس على بناء دولة مركزية قوية تعيد تنظيم المجتمع وبناءه، وبدات عملية بناء الدولة الجزائرية بإصلاح البلديات والولايات، حيث صدرت بدءا من 1967 مجموعة من القوانين والإجراءات بهدف خلق هياكل قاعدية متينة للدولة.

وفي سنة 1971 رخصت الدولة تأسيس الجمعيات، التي تحولت الى منابر يعبر من خلالها الجزائريين عن توجهاتهم الفكرية وأطروحاتهم السياسية ومنظماتهم الاجتماعية.

وفي عام 1972 أطلق الرئيس هواري بومدين ما يعرف "بالثورة الزراعية " التي أحدثت نقلة نوعية في الجزائر بدأت تروج للنظام الاشتراكي.

واتجه هواري بومدين الى اضفاء طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم، التصويت على ميثاق 27 جوان 1976 هذا الخير الذي يعد المرجع الاساسي للإحكام الدستور، وكان عدد المسجلين انذاك :794980

عدد الناخبين :7290641

عدد الأصوات المعبرة:7248603

[1]- ابو زكرياء، يحيا .**الجزائر من احمد بن بله الى بوتفليقة**. مرجع سابق.ص ص 20-21.

مجمل النتائج على المستوى الوطني بنعم:6840095

لا:103729

والاستفتاء على دستور 22 نوفمبر 1976، وفي 19 نوفمبر 1976 صادق الشعب الجزائري على مشروع الدستور الذي جسد الأفكار الأساسية للميثاق الوطني بوصفه القانون الأساسي للبلاد.

وفي 10 ديسمبر 1976 تقرر رسميا إجراء الانتخابات الرئاسية تطبيقا للقانون الأساسي للدولة الذي استمد نصوصه من الميثاق الوطني الذي نص على كيفية انتخاب رئيس الجمهورية.[1]

[1]-نفس المرجع ،ص 23

الحملة الانتخابية:

بنفس التاريخ دخلت البلاد مرحلة التحضير للحدث الهام، المتمثل في الانتخابات الرئاسية وتوفير كافة الإمكانات المادية والبشرية التي تضمن إجراء عملية الانتخابات في ظروف حسنة، وتتيح للمواطن التعبير عن رأيه بكل حرية ونزاهة، وتنظيم مهرجانات وتجمعات شعبية عبر مختلف مناطق الوطن لتوعية مختلف فئات المجتمع وشرح مغزى وأبعاد هذا الحدث السياسي، من اجل بناء مجتمع تسده العدالة والمساواة كما شهدت البلاد مسيرات شعبية تعبر عن تأييدهم لمرشح حزب جبهة التحرير هواري بومدين.[1]

وبتاريخ 10 ديسمبر 1976 توجه حوالي 8 ملايين ناخب الى صناديق الاقتراع، للتصويت على هواري بومدين لرئاسة الجمهورية، وقد جرت عمليات التصويت في جو من الحماس والوعي واداء الواجب سواء داخل الوطن او خارجه[2]

وبتاريخ 11 ديسمبر 1976، اجتمعت اللجنة الانتخابية الوطنية بمقر المجلس الاعلى وقد قامت اللجنة بإحصاء الاصوات كما هي مبينة في محاضر جمع وتركيز النتائج على مستوى الولايات والسفارات والقنصليات الجزائرية. ثم اعلنت النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية والتي جاءت على الشكل التالي:

عدد الناخبين المسجلين: 8.352.147

عدد الناخبين: 8.197.485

عدد الأصوات المعبرة: 8.019.822

ان طريقة وصول هواري بومدين إلى السلطة وقيادة البلاد، بواسطة مجلس الثورة المتكون من 26 عضوا منهم 24 شخصية عسكرية.

وفي 27 ديسمبر 1978 توفي هواري بومدين بعد مرض عانى منه، وبقي منصب الرئيس شاغرا مدة 71 يوما، الذي أعلنه رسميا رابح بيطاط في 27 ديسمبر 1978 وبهذا فان رئيس المجلس الشعبي الوطني طبقا للمادة 117 من الدستور، يقوم بنيابة رئيس الجمهورية لمدة 45 يوما.[3]

[1] -العهدات الرئاسية 1963-2009.ص 33.
[2] - المرجع نفسه، ص 33.
[3] -ابو يحي، زكرياء.مرجع سابق.ص 34.

وقد تولى الرئيس هواري بومدين الرئاسة بقيامه بعملية انقلاب على الرئيس الحالي لتلك العهدة احمد بن بله ،واصبح رئيسا منذ ذاك الانقلاب وبقي على سدة الحكم الى ان لازمه المرض و توفي .

4) اختيار الشاذلي بن جديد

عقب وفاة الرئيس "هواري بومدين " في 27 ديسمبر 1978 أصبح هناك فراغ سياسي، ترك الساحة السياسية العسكرية فارغة من" قائد " قوي يستطيع خلافته، بعدما كان يشغل أكثر من منصب وبما ان الدستور الجزائري ل سنة 1976 قد نص في مادته 117 على تولي رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية في حالة خلو مقعد رئاسة الجمهورية، لمدة 45. يوما، يليها انتخاب رئيس جديد من قبل جبهة التحرير الوطني

فوقع خيار المؤسسة العسكرية الذي رجح كفة شخصية عسكرية لم يكن اختيارها مطروحا، [1]،تمثلت في "الشاذلي بن جديد" قائد منطقة وهران العسكرية، وعضو جبهة التحرير

حيث تم اختيار يوم 31 جانفي 1979، المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني انتخابه اللجنة المركزية المناضل الشاذلي بن جديد أمينا عاما للحزب، وتم ترشيحه لرئاسة الجمهورية طبقا للمادة 105 والمادة 117 من الدستور، واعتماد على 194 من القانون الأساسي للحزب، ينتخبه الشعب الجزائري بالاقتراع العام يوم 07 فيفري 1979.

حيث انطلقت يوم 04 فيفري 1979 عملية الاقتراع بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة بالمهجر على مستوى كافة القنصليات الجزائرية. وبتاريخ 07 فيفري 1979 توجه قرابة 8 ملايين إلى صناديق الاقتراع للتصويت على مرشح حزب جبهة التحرير الوطني، وقد شهدت مختلف مكاتب التصويت اقبال جماعي للمواطنين منذ ساعات الأولى من بدء عملية الانتخاب.

وبتاريخ الثامن من فيفري 1979 اجتمعت اللجنة الانتخابية الوطنية في مقر المجلس الأعلى بحضور السادة: السيد: الجيلالي بغدادي، رئيسا

يحيى بكوش، عبد الحميد جنادي، احمد مجحودة، الطاهر سليماني. وتم احصاء الاصوات على مستوى الولايات والقنصليات والسفارات الجزائرية واعلنت عن نتائج الانتخابات حيث كانت نتائج الانتخابات 7.736.697صوتا صوتوا بنعم للشاذلي بن جديد بنسبة 94.23 %. وبهذه النتائج أعلن رسميا عن انتخاب الامين العام لجبهة التحرير الوطني السيد الشاذلي بن جديد، رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وكانت هذه العهد الأولى للرئيس

[1] العهدات الرئاسية مرجع سابق. ص ص 53-54.

وفي يوم 22 ديسمبر 1983، اختتمت أشغال المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني، بإعادة ترشح الشاذلي بن جديد لعهدة ثانية رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب والتي حدد تاريخ أجراءها يوم 12 جانفي 1984.بعد الإعلان عن ترشح الشاذلي بن جديد، دخلت التحضيرات للانتخابات الرئاسية، جندت لها كل الإمكانات البشرية والمادية للسير الحسن للعملية الانتخابية.

وبتاريخ 2 جانفي 1984. الحملة الانتخابية بعقد جمعيات عامة ومهرجانات عمالية شعبية على مستوى الدوائر والبلديات والمؤسسات الاقتصادية والثقافية والتربوية، وشرعت الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج في اداء واجبها الانتخابي 05 جانفي 1984، وفي 12 جانفي 1984، الموعد الرسمي للانتخابات الرئاسية، توجه المواطنون الى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في جو حماسي. وقد اعدت كل الشروط اللازمة للإنجاح العملية الانتخابية[1]

حيث نشرت وزارة الداخلية النتائج المفصلة بالأرقام للانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 12 جانفي 1984 والتي جدد فيها الشعب الجزائري ثقته في الرئيس الشاذلي بن جديد. حيث كانت نتيجة الانتخابات 9.684.168 صوتوا بنعم للشاذلي بن جديد بنسبة 95.3[2] 6%

وفي 22 ديسمبر 1988 تم اعادة ترشيح الشاذلي بن جديد للانتخابات الرئاسية لعهدة ثالثة، بعد الاعلان عن ترشحه أطلقت الحملة الانتخابية وقبل اليوم المحدد للانتخابات الرسمية بدأت عملية التصويت في المناطق النائية من الوطن خاصة بجنوب البلاد، التي يصعب الوصول اليها فقد خصصت لهؤلاء مكاتب انتخابية متنقلة لأجل اتاحة الفرصة لكل المواطن لأداء واجبه الانتخابي في ظروف ملاءمة.

وبتاريخ 22 ديسمبر 1988 انطلقت عملية الاقتراع عبر كامل التراب الوطني، حيث عرفت مكاتب الاقتراع اقبالا جماهريا واسعا، لأداء الواجب بروح عالية واهتمام بالغ واعتزاز كبير الثقة في شخص مرشح حزب جبهة التحرير الوطني لرئاسة الجمهورية السيد الشاذلي بن جديد.

واجتمعت اللجنة الانتخابية الوطنية في مقر المجلس الاعلى بتاريخ 23 ديسمبر 1988. وكانت النتائج المحصل عليها 10.603.067.صوتا[3]

وكانت هذه العهدة الثالثة للرئيس الشاذلي بن جديد.

---

[1] -.نفس المرجع،ص 55

[2]

[3] - العهدات الرئاسية 1963-2009، مرجع نفسه.ص 45-51.

4-حوصلة فترة الحزب الواحد

:ما يمكن تسجيله في هذه الفترة بعض هذه النتائج

1. سيطرة الحزب الواحد المتمثلة في جبهة التحرير الوطني التي لم يكن لها إي دور سياسي.
2. تحول حزب جبهة التحرير الوطني خلال التجربة الأحادية إلى وسيلة للترقية الاجتماعية، المهنية لبعض الفئات المهنية للموظفين والمعلمين.
3. كانت مرحلة بومدين مرحلة اللادستورية، خاصة قبل دستور 1976، لكونها لا تستند لا لدستور ولا لبرلمان.
4. منح دستور 1976 سلطات واسعة لرئيس الجمهورية على حساب السلطات الأخرى نفس الشيء بالنسبة ل دستور 1963.[1]
5. استمرار مشاكل النظام الجزائري وعدم مواكبة التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري، في نهاية الثمانينيات وعدم حسم مسالة الشرعية السلطة وفتح المشاركة للفئات الأخرى ولا سيما فئة الشباب.
6. تعقيد الامور السياسية وعلى العموم فان النظام الحاكم في الجزائر ليس له استعداد لقبول مبدا التناوب السلمي على السلطة.
7. زيادة التعقيدات الاقتصادية والثقافية المرتبطة بالصعوبات السياسية جراء فشل السياسيات الاقتصادية وعدم كفايتها على الفوارق الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.
8. انتشار الرشوة والمحسوبية ممارسات التوظيف والترقية والتعيين في المناصب الحكومية على حساب الكفاءة والجهد.
9. فشل جبهة التحرير الوطني في ان تصبح التنظيم السياسي، الذي يمكن ان ترتكز عليه نظام السياسي، مهتز وغير متجانس.[2]

لقد كانت الفترة الرئاسية للجزائر في فترة الحزب الواحد مرحلة غير مستقرة ،وذلك لما مرت به هذه الفترة حيث لم يتم توفير الاحتياجات الضرورية للمجتمع الجزائري كما تميزت هذه المرحلة بالعديد من الالاضطرابات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ،

وقد عرفت الجزائر في الفترة تراجع كبير و ذلك للظروف الصعبة التي كانت سائدة في تلك المرحلة ،فكانت جبهة التحرير هي الحزب المسؤول عن تعيين الرؤساء و المسئولين و الذين تطرقنا لاهم الشخصيات التي حكمت البلاد وكيف كان الوضع الاجتماعي و السياسي

---

[1] - ناجي، عبد النور. **النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسية**، مرجع سابق.ص ص 87-90.

[2] - متيكس، هدى. "توزنات القوى في الجزائر". ***مجلة المستقبل العربي***.ص 30.

فيها، الذي أدى إلى قيام الشعب الجزائري بمظاهرات وإعمال عنف قصد تغيير الوضع الذي ألت إليه الجزائر.

الفصل الثالث

نتناول في هذا الفصل الثالث مرحلة تعتبر من اخطر و أصعب مرحلة عاشتها الدولة الوطنية في الجزائر ،وقد عرفت إثناءها فوضى أمنية عارمة و انهيار اقتصادي حاد و غياب تام للمؤسسات وكادت إن تذهب فيها الجزائر إدراج الرياح .

ونتناول في هذا الفصل كذلك الفترة الخطيرة التي تم تولي رؤساء للحكم في الجزائرتسيير شؤون البلاد وهم الشاذلي بن جديد ومحمد بوضياف و علي كافي و محمد اليمين زروال وعبد العزيز بوتفليقة وسياستهم اتجاه الدولة و تحديد أهم القوى المؤثرة.

1-أسباب الانتقال إلى التعددية الحزبية

يعتبر يوم الخامس من اكتو بر 1988 منعطفا حاسما، لان في هذا اليوم خرج الآلاف من الجزائريين معظمهم من الشباب في مسيرات احتجاجية على الوضع الذي ألت إليه البلاد خاصة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي [1]

وكذلك السياسي هذا الأخير الذي تعود أسبابه إلى عدة صعوبات شهدتها الجزائر بعد الاستقلال والمتعلقة ببناء الدولة الجزائرية ومن أبرز هذه الصعوبات غياب الشرعية والتعددية، والصراع للاستحواذ على القرار وفرض خيار الأحادية واستخدام القوة في الوصول إلى السلطة والتفرد بالحكم. اما الاضطرابات التي كانت في المجال الاقتصادي تتعلق بالصعوبات الاقتصادية الذي يعتمد في عملية التنمية على التسيير المركزي والتخطيط الاشتراكي، وعلى منتوج القطاع الواحد المتمثل في قطاع المحروقات إذ احتل المكانة الأولى من التجارة الخارجية حوالي 97 من مدا خيل الجزائر.

وتعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي ادت الى انخفاض عائدات البترول والتي انعكست سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى انخفاض الاستثمار في مختلف القطاعات وساهم في ارتفاع المديونية الخارجية حوالي 29 مليار دولار وعجز الدولة في استيراد المواد الاستهلاكية التي عرفت الندرة الحادة لتلبية حاجات السكان.

اما الأسباب الاجتماعية والثقافية، تتمثل في تعقد هذه الوضعية وهي كانت جراء فشل هذه السياسية وعدم كفاءتها في القضاء على الفوارق الاجتماعية وتحسين معيشة السكان[2]

ونتيجة لهذه الاضطرابات غيرت الكثير من الأمور على مستوى النظام السياسي الجزائري وكانت من نتائج إحداث 5 أكتوبر 1988 وتعديل الدستور في 23 فيفري 1989وإقرار التعددية الحزبية، وجاء قانون الأحزاب السياسية في 5 اوت 1989

---

[1] -قيراط محمد. "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، ***مجلة جامعة دمشق***، مج 19، ع[3+4]، 2003.ص 107

[2] -بلقاسم محمد واخرون. **الجزائر بين الازمة الاقتصادية والسياسية**، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.ص 20.

وبصفة عامة فان التطورات في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مالية، وتراكماتها منذ الاستقلال الى نهاية الثمانينات، كلها مجتمعة ساهمت في استمرار تعقيد ا زمة الجزائر وخاصة الأزمة المالية، إلى غاية وقوع احداث 5 اكتوبر 1988 التي خلفت خسائر مادية وبشرية عجلت بالتعددية الحزبية.[1]

2-انتقال السلطة الى محمد بوضياف

ان تولي محمد بوضياف السلطة لم يكن عن طريق انتخابات بل جاء وراء استنجاد صناع القرار به لإنقاذ الجزائر من الأزمة والفراغ السياسي التي وقعت الجزائر فيه بعد استقالة بعد استقالة الشاذلي بن جديد يوم 11جانفي 1992.

بعد انسحاب الشاذلي بن جديد وتم حل المجلس الشعبي الوطني، كانت الجزائر تعيش فراغا كبيرا وكان الدستور ينص على تولي رئيس المجلس الشعبي الرئاسة، لمدة 45 يوما في حالة استقالة او موت الرئيس وتجري بعدها انتخابات رئاسية لكن المجلس تم حله.

ولمعالجة هذا الشغور اجتمع رئيس الحكومة سيد احمد غزالي ووزير الخارجية الأخضر الإبراهيمي ووزير الدفاع خالد نزار في قصر الحكومة، وخرجت هذه اللجنة بفكرة الرئاسة الجماعية ما عرف في الجزائر المجلس الأعلى للدولة، ويتكون من خمسة أعضاء هم:

محمد بوضياف رئيسا شرفيا لأنه في ذلك الوقت كان في المغرب، خالد نزار عضوا، على كافي عضوا، وعلي هارون عضوا، تيجاني هدام عضوا[2]

وقد أجري خالد نزار اتصالاته مع محمد بوضياف وأصر الجميع على اقناعه بقبول منصب الرئاسة مهما كان الثمن، واستغلال كل الاساليب لتحقيق ذلك ومنها تصوير الجزائر انها في خطر كبير وفي مرحلة تفكك وعلى وشك الدخول في حرب اهلية، ومصيرها في يده وان لم يقبل محمد بوضياف تولي منصب رئاسة المجلس الاعلى للدولة وانقاذ الجزائر، فان التاريخ سيسجل عليه ذلك. فلم يكن امام هذا الاخير الا القبول لما اعتقده انه واجب وطني [3]

باشر المجلس الاعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف مهامه بداية من 16 جانفي 1992 مع استمرار نفس الحكومة برئاسة احمد غزالي. حيث أعلن حالة الطوارئ بداية من 9 فيفري 1992و فتح المعاقل والمحتشدات في الصحراء لوضع المعتقلين من مناضلي الجبهة الاسلامية للإنقاذ.

وذلك من اجل العمل على إنعاش الاقتصاد الجزائري ومحاولة استرجاع هيبة الدولة وحاول محمد بوضياف تخطي ومواجهة عدة صعوبات امنية وعسكرية باعتماده على الاجراءات

---

[1] - بوشعير سعيد. **النظام السياسي الجزائري**، ط 2، الجزائر: دار الهدى،1993، ص 20.
[2]- ابو زكرياء، يحيا. **الجزائر من احمد بن بله الى عبد العزيز بوتفليقة**، الجزائر: ناشري، 2003.ص 59.
[3]-لونيسي، رابح. **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، الجزائر: دار المعرفة، 2011، ص 338.

المتشددة لمواجهة الوضع الامني والحد من الفساد المالي، وتشكيل لجنة للتحقيق ومتابعة الفساد المالي والاقتصادي يرأسها ضابط من الامن العسكري التي بدأت في التخطيط ومتابعة خيوط المافيا المالية[1]

حاول بوضياف ان يفرض نفسه في معادلة الحكم فدافع عن صلاحيته، وهذا ما ادى الى ظهور اول صراع مكشوف داخل هرم السلطة كانت نهايته اغتيال الرئيس محمد بوضياف يوم 29جوان 1992.[2] هذا الاخير الذي كانت ظروف غامضة واغتيل وهو يلقي خطابا في قصر الثقافة بعنابة على الساعة 11نهارا بمناسبة افتتاح المعرض الوطني للشباب، وقيل ان الملازم مبارك بوعرافي أحد المكلفين بحراسته في التجمع الذي كان وراء اغتياله.

وبعد الحادثة المباشرة تأخرت سيارة الاسعاف التي كانت من المفروض ان تصل لتقديم المساعدة والاسعافات الاولية للرئيس، وتذكر المراجع انه يعتقد ان المافيا المالية كانت وراء اغتياله وهو نفس المنحى الذي اتخذته زوجته، في حوار لها عام 1998وقالت المافيا المالية السياسية التي تسيطر على بعض دوائر السلطة هي التي كانت وراء اغتياله.[3]

3-انتقال السلطة الى علي كافي

ان انتقال علي كافي على راس السلطة كان طبقا للدستور الذي ينص على تولي رئيس المجلس الشعبي الرئاسة في حالة شغور كرسي الرئاسة، لمدة 45يوما.

بعد اغتيال محمد بوضياف تولى علي كافي المجلس الأعلى للدولة في 2جويلية 1992[4]ثم كلف وزير الدفاع اللواء اليمين زروال برئاسة الدولة مؤقتا[5] ولقد تم إضافة عضو خامس هو رضا مالك رئيس المجلس الاستشاري الوطني، للحفاظ على القيادة الخماسية في ظروف سياسية وأمنية واقتصادية صعبة نتيجة لسياسية التشدد التي والحل الأمني منذ توقيف المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ التي ساهمت في

تصاعد أعمال العنف. وفي الجانب الامني دخل الارهاب مرحلة التخريب مستهدفا المؤسسات والقطاعات الاستراتيجية لشل الدولة وبعض الارقام التي تتحدث عن حصيلة ضحايا العنف حتى نهاية 1993عن مقتل 3000شخص واعتقال أكثر من 1200شخص في معسكرات الصحراء.[6]

---

[1] -ناظم، عبد الجاسور. **الجزائر محنة الدولة ومحنة الاسلام السياسي**. الاردن: دار الميسرة، 2001.ص 61.
[2] -مقري، عبد الرزاق. **التحول الديمقراطي في الجزائر**، ص 7.
[3] -لونيسي، رابح، المرجع السابق، ص 343.
[4] -مقري عبد الرزاق، مرجع سابق.ص 7.
[5] - نزار، خالد. **مذكرات خالد نزار**، الجزائر: دار الشهاب،.1999.ص 232.
[6] -ناظم، عبد الجاسور، مرجع سابق.ص 65.

حيث تم سن مرسوم مكافحة الارهاب والتخريب وانشاء المحاكم الخاصة لمواجهة كل اعمال العنف المنتشرة عبر ارض الوطن. تم انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 5 اكتوبر 1993نفس المجلس الذي انشئ سنة 1976 لمواجهة الصعوبات بكل اشكالها. وكذلك تم تعيين وزير جديد للدفاع الوطني اللواء اليمين زروال بعد تخلي خالد نزار عنه عضو المجلس الأعلى للدولة في 10 جويلية 1993 في عهد علي كافي بهدف الحياد. والاعتماد على أسلوب الحوا رفي لقاءات ثنائية و متعددة حيث اعلن علي كافي في خطابه للامة يوم 14جانفي 1993 محاولا استدراك غياب بعض التشكيلات السياسية عن المؤسسات السياسية بان دعاها الى حوار حول فكرة "فكرة استشارة الشعب حول مشروع وطني جديد و جمهورية ديمقراطية عصرية متفتحة" لأجل ذلك تم انشاء لجنة الحوار الوطني بتاريخ 13اكتوبر 1993 من اجل انجاح الحوار و الحياد و تتكون من ثماني اشخاص: منها ثلاث شخصيات عسكرية وخمسة شخصيات مدنية, برئاسة يوسف الخطيب احد قادة الولاية الرابعة التاريخية التي شرعت لقاءات ثنائية مع الاحزاب تحضيرا لندوة الوفاق الوطني التي عقدت سنة 1994 بحضور بعض الشخصيات و الاحزاب و ممثلي عن الادارة و الجيش الذي تولى مهمة تعيين وزير الدفاع في 31جانفي 1994 في منصب رئيس الدولة خلفا للقيادة الجماعية .

انشاء المجلس الاستشاري والانتقالي الوطني كان يدخل في إطار انشاء مؤسسات بديلة للمؤسسة التشريعية بهدف اعطاء الشرعية. وقرار انشاء المجلس الاستشاري يعود الى حاجة المجلس الاعلى للدولة الى جهاز مساعد له في المسائل القانونية الاستشارية الذي كان انشاؤه في 4فيفري[1]1994

كما انعقدت ندوة الحوار الوطني في جانفي 1994 بغياب القوى الكبرى الداعية للمصالحة الوطنية ,و لم تشارك الاحزاب الكبيرة في هذا الاجتماع باستثناء حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية و حركة مجتمع السلم ,كما طغى على الاجتماع المنظمات و الجمعيات التي تدور في فلك السلطة كالاتحاد العام للجزائريين بأمينها العام عبد الحق بن حمودة الذي اصبح اكثر تأثيرا .وتم حل المجلس الاعلى للدولة و تعيين وزير الدفاع اليامين زروال رئيس جديد للدولة خلفا لعلي كافي الذي سلم المهام للرئيس الجديد في جلسة بروتوكولية في جانفي 1994.[2]

4-انتقال السلطة إلى اليمين زروال

تولى اليمين زروال الرئاسة دون انتخابات وذلك بعد رفض عبد العزيز بوتفليقة الرئاسة لمطالبته بالتمتع بكامل الصلاحيات، بعد ذلك اجتمع المجلس الأعلى للأمن لتعيين خلفا

[1] -حسن مزرود. **الاحزاب والتداول على السلطة في الجزائر ,1989-2010**، اطروحة دكتوراه: العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر ,2011-2012.ص 206-207.

[2] -لونيسي رابح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، مرجع سابق.ص 356.

للمجلس الأعلى للبلاد التي انتهت فترة تسييره للبلاد، ووقع الاختيار على اليمين زروال رئيسا للدولة.

في أواخر جانفي 1994 تسلم اللواء اليمين زروال رسميا رئاسة الدولة الجزائرية في مرحلة انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات، تتلخص مهامه في إعادة الأمن والاستقرار، وأدى اليمين الدستورية في 11فيفري 1994 صرح" بان الجيش سيعمل على إخراج البلاد من الأزمة ولكن بواسطة الحوار" ليؤكد قوة المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

في هذه الفترة كانت الجزائر تعيش وضعا اقتصاديا خانقا للغاية فهي لم تعد قادرة على تسديد ديونها وكانت جل القطاعات التابعة للقطاع العام مصابة بالشلل[1].بدا اليمين زروال منذ توليه رئاسة الدولة بمظهر المحاور والداعي لحل سياسي للازمة الأمنية التي تتخبط فيها البلاد، فيبدوا انه كان وراء الدعوة إلى مسيرات في كل ولاية من الولايات الجزائرية 48، طالبت بالمصالحة والحوار الوطني وتعد هذه المسيرات أول شرخ داخل دواليب السلطة لصالح دعاة المصالحة الوطنية.

لكن فشلت هذه المسيرات بسب الضغوط التي مورست على المشاركين فيها [2]

كما شرع زروال في حوار مع مختلف التنظيمات والشخصيات وقد علق الجزائريون أمالا كبيرة على ذلك طيلة خريف 1994 ,وانتظر الرأي العام الوطني بشغف كبير للإعلان على قرارات هامة لصالح المصالحة و استعادة الأمن والاستقرار ليلة نوفمبر 1994 ,اي بمناسبة الذكرى الثلاثين لعيد الثورة ,لكن فوجئ الجميع بالإعلان عن فشل الحوار بعد أن عثرت قوات الأمن على رسالتين بتاريخ 17 سبتمبر 1994 و 2 اكتوبر 1994 أرسلها على بن حاج الرجل الثاني في حزب جبهة الإنقاذ إلى شريف قوسمي قائد الجماعة الإسلامية المسلحة الذي قضت عليه الأمن ،و يصف بن حاج هذه الرسالة الإرهابيون بأنهم مجاهدون ودعم في هذه الرسالة الإعمال التخريبية و الإرهابية ،لهذه الجماعة معتبرا إياها جهاد في سبيل الله [3]

ولقد انتقلت السلطة إلى خطوة جديدة لإيجاد مخرج لازمة الشرعية، تمثلت في خيار الانتخابات الرئاسية 1995 وهي أول انتخابات تعددية رئاسية[4]

واعتبرت هذه الانتخابات كأحد الحلول لإخراج البلاد من الأزمة، وبناء ديمقراطية حقيقية أساسها الانتخابات التي تضمن المشاركة والتداول على السلطة تحقيق الشرعية، وكان يرى اليمين زروال حلا للازمة الجزائرية وإقامة انتخابات متتالية وإن بإمكانها تحقيق نوع من

[1] -قيرة إسماعيل، اخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.ص 115.
[2] -بركة، الحسن. **ابعاد الأزمة في الجزائر**، الجزائر: دار الأمة، 1997.ص 58.
[3] -لونيسي رابح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، مرجع سابق، ص 363-364.
[4] - جابي، عبد الناصر. **الانتخابات الدولة والمجتمع**، الجزائر: دار القصبة، 1998، ص 167.

الشرعية لرئيس الجمهورية واجراء انتخابات في تلك الظروف يعتبر امتحان المصداقية للنظام داخليا وخارجيا مما استدعى ملاحظين دوليين لمراقبتها وإعطاءها أكثر مصداقية[1].

بالرغم من الصعوبات تقدم للانتخابات بعض الشخصيات الحزبية للترشح من أمثال رضا مالك عن حزب التحالف الوطني الجمهوري، ولويزة حنون عن حزب العمال، لكنهما لم يستطيعا تجاوز مرحلة جمع التوقيعات اللازمة للترشح والمقدرة ب:75الف توقيع في ولاية على مستوى الوطن ليبين ضعف حجم بعض الأحزاب وعدم انتشارها عبر الوطن وفي الأخير استقر العدد غلى أربعة مرشحين توفرت فيهم الشروط وهم على التوالي:1-

1-اليمين زروال كمرشح (مستقل): أخر من أعلن ترشحه بعد مشاورات مع الضباط الساميين، وتلقى الدعم من بعض المنظمات التي دعمته للمسيرات (عفوية)تشجعه للترشح مثل (المنظمة الوطنية للمجاهدين، منظمة أبناء الشهداء، الاتحاد العام للعمال الجزائريين)

2-محفوظ نحناح مرشح باسم حزبه حركة المجتمع الإسلامي (حماس): يمثل التيار الإسلامي وتيار المعارضة المتحالف، والمشاركة في الانتخابات الرئاسية يضعف المعارضة ويساهم في إعطاء الشرعية للنظام السياسي، ولقد دخل المنافسة الانتخابية ببرنامج تحت شعار "الحل اليوم قبل الغد"

3-نور الدين بوكروح مرشحا عن حزب التجديد الجزائري: الذي كان برنامجه تحت شعار "الجزائر الجديدة" القائمة على المشاركة الجماعية وبناء دولة ديمقراطية أساسها الانتخابات والإرادة الشعبية للتداول على السلطة

4-سعيد سعدي مرشحا باسم حزب من اجل الثقافة والديمقراطية: لما أعلن عن تنظيم الانتخابات الرئاسية دخل المنافسة لإثبات حجمه، وركز في برنامجه الانتخابي على الأزمة الجزائرية واقترح للخروج من الأزمة ضرورة بناء نظام جمهوري تعددي يقوم على التداول على السلطة[2]

وما يستنتج من برامج المرشحين التقارب بين البرامج والاتفاق على إن الجزائر في أزمة متعددة الجوانب تتطلب إيجاد الحلول لإخراجها من أزمتها.

بينما أعلنت الأحزاب التي توصف بالتمثيلية كجبهة التحرير، جبهة القوى الاشتراكية عن مقاطعتها وراهنت على الصعوبات الأمنية للتأثير على المشاركة الشعبية.[3]

وجرت العملية الانتخابية على أحسن ما يرام حيث تراجعت إعمال العنف والهدوء النسبي وذلك بتوفير الحماية الأمنية واستنفار الأجهزة الأمنية إثناء العملية الانتخابية التي تمت دون

[1] -لونيسي، رابح. **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، الجزائر: دار المعرفة، 1999، ص 275.
[2] -مرزود، حسين. مرجع. سابق.ص 242.
[3] -مهابة، احمد. "الرئيس زروال والمهمة الصعبة". ***السياسة الدولية***. عدد 123.الأهرام، 1997.ص ص 237-242.

أحداث تذكر على المستوى الوطني، كما عملت على ترسيخ قوى الدفاع الذاتي(المواطنين)والحرس البلدي لتدعيم الأجهزة الأمنية للتحكم في الوضع الأمني.[1]

وقد أسفرت نتائج العملية الانتخابية على ما يلي: فوز المرشح "الحر" بالأغلبية بنسبة 61 في الدور الأول على بقية المرشحين لإبقاء الشرعية للنظام، بل كرست خيار السلطة لخلافة نفسها باعتماد آلية الانتخابات والطابع ألتعددي حتى تبرهن على ضعف الأحزاب وقوى السلطة على ضمان استمرارية مرشح السلطة والقوى المؤثرة في النظام السياسي.

والجدول التالي رقم 1بين نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 1995:[2]

المرشحين	عدد الأصوات المتحصل عليها	النسبة المئوية
1-اليمين زروال مرشح حر	7.088.618	61.29
2-محفوظ نحناح (حركة المجتمع الإسلامي)	2.971.914	25
3-سعيد سعدي (التجمع من اجل الثقافة)	1.115.796	9
4-نور الدين بوكروح (حزب التجديد الجزائري)	443.144	4

يتضح من خلال الجدول ونسبة المشاركة إن مسالة المشاركة التي كانت التحدي الأكبر التي قد تجاوزها في ظل الظروف الأمنية، التي ساهمت في دفع الفئات الشعبية للمشاركة ولم تعمل على عزوف الشعب والبحث عن الفرصة السانحة لتساهم في دعم الاستقرار السياسي.[3]

شرع الرئيس اليمين زروال في التفكير في وضع دستور جديد للبلاد مبني على حوار واسع مع كل القوى السياسية والاجتماعية للبلاد، وحدد يوم 28 نوفمبر 1996 كموعد لاستفاء عليه وصوت الشعب بأكثر من عشرة ملايين من أصل ستة عشر مليون مسجل بنعم بنسبة 80.75 وأهم ما نص عليه الدستور صراحة تحديد مدة التداول على السلطة

[1] -زبيري، الطاهر. **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري**. الجزائر: الشروق للإعلام والنشر.2001.ص 355.

[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية.العدد:42. 1995.ص 3.

[3] - الزبيري، طاهر. المرجع نفسه. ص 3.

بنص المادة 74من الدستور وكانت مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات(5)، يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة.[1]

وكذلك أكد دستور 1996 على مبادئ التعددية السياسية الواردة في دستور 1989 إلا انه كرس الآليات السلطوية لدستور 1976 وعمل على تكريس وتقوية النظام الرئاسي.

بصفة عامة فان النظر في الإصلاحات كانت من طرف وضع دستور يضفي مظاهر التعددية والتداول على السلطة بتحديدها بعهدتين، وفي نفس الوقت جعلها خالية من رهان التداول على السلطة.[2]

عرفت الجزائر صيف 1997 مجازر رهيبة راح ضحيتها الالاف من الجزائريين خاصة في كل من بن طلحة والرايس وبني مسوس قرب العاصمة، كما تعرضت الجزائر في هذه الفترة لضغوط دولية مطالبة بتحقيقات حول المجازر، التي تعود أسبابها إلى الانتخابات التشريعية في جوان 1997 وفاز فيها التجمع الوطني الديمقراطي، ثم جاء بعده في الترتيب حزب جبهة التحرير وحركة مجتمع السلم وجاءت قوة التجمع الديمقراطي حسب المراجع الى التزوير والتجاوزات، بالإضافة إلى الانتهازية التي انتشرت في صفوف الجزائريين.[3]

وإمام هذا الوضع خاطب الرئيس اليمين زروال الشعب الجزائري يوم 11سبتمبر 1998 قائلا انه مستقيل دون التعبير عن أسباب الاستقالة وانه سينظم انتخابات رئاسية مسبقة يوم 16 أفريل 1999 سيضمن نزاهتها ولن يترشح لها.[4]

5-انتقال السلطة إلى عبد العزيز بوتفليقة

بعد استقالة اليمين زروال وتنظيمه لانتخابات رئاسية مسبقة في 16افريل 1999 بدا التسابق إلى كرسي الرئاسة وبدأت المشاورات والمناورات السياسية. حيث ظهر المرشح عبد العزيز بوتفليقة الذي تم أقناعه من طرف السلطة العسكرية، الذين أحسوا بالحاجة إلى لوجه سياسي قوي لاستقرار شؤون الحكم ورفع حالة الحرج دوليا ووقع الاختيار على هذا الأخير الذي تم إقناعه للترشح لرئاسة الجمهورية بعد فشل المحاولة سنة 1994.[5]

ودخل المنافسة في البداية إلى جانب بوتفليقة كل من ايت احمد من حزب جبهة القوى الاشتراكية اعتمادا على اعتمادا على تعهد رئيس الجمهورية وتصريح محمد العماري قائد

---

[1] -قيرة، إسماعيل وآخرون. مرجع سابق.ص 153.
[2] -باجي، ناصر. مرجع سابق.ص 218.
[3] -jean.michel.gaillard.l.e.N.a.memoire de l'état de 1954 à nos jour .paris. éd-complexe.1995.p150.
[4] -لونيسي، رابح. رؤساء الجزائر. مرجع سابق.ص 377.
[5] -منيسي، احمد. **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. مصر: مركز دراسات الأهرام، 2004.ص 145.

الأركان الجيش الشعبي الوطني على نزاهة الانتخابات واحمد طالب الإبراهيمي ومولود حمروش ويوسف الخطيب، وعبد الله جاب الله ومقداد سيفي.

وتم منع المجلس الدستوري الشيخ محفوظ نحناح من المشاركة في الانتخابات الرئاسية 1999 بحجة عدم توفره على بطاقة المشاركة في الثورة التحريرية ,تبعا لمواد الدستور و قد اعد محفوظ نحناح ملفا كاملا يضم شهادات قيادات ثورية كبيرة لصالحه تمكنه من الحصول على هذه البطاقة من اللجنة المختصة ليتمكن من الدخول إلى الانتخابات, غير ان هذه اللجنة رفضت الاجتماع للبث في الموضوع و رأى الملاحظون إن هذا المنع تعسفي خوفا من القدرة التنافسية للشيخ محفوظ نحناح و لا علاقة له بالقانون لأنه شارك في الانتخابات الرئاسية 1995في ظل نفس الدستور.[1]

وبمجرد بداية التصويت في المكاتب المتنقلة يوم 12 أفريل، أصدر ستة مرشحون بيانا أشاروا فيه إلى ووقوع عمليات تزوير في المكاتب المتنقلة لصالح بوتفليقة وطالبوا بإلغاء نتائج المكاتب وردت رئاسة الجمهورية في حينها بأنه ليس من صلاحيته أية مؤسسة إن تتدخل في إي مسار انتخابي قصد إلغاء مرحلة منه، وان المسار الانتخابي دخل مرحلة لا رجعة فيها.[2]

ولعدم استجابة السلطة لوقوع التزوير أعلن الستة المرشحين عشية 14 افريل 1999 انسحابهم من الانتخابات الرئاسية وأصدروا بيانا يوضح قرار الانسحاب "إصرار السلطة على نكران حق المواطنين في تقرير مصيرهم واختيار ورئيسهم وعدم تجسيد الالتزامات التي تعهد بما كل من رئيس الجمهورية وقائد الاركان لضمان انتخابات نزيهة"[3]

إن انسحابهم دفع رئيس الجمهورية للرد عليهم في خطاب في نفس اليوم إن العملية ستواصل بصفة عادية وانه لن يسمح بان تتكبد هذه الإرادة إي عرقلة، واصفا قرار انسحاب الستة بأنه انسحاب سياسي وتقصير للواجب وإخلال بالمسؤوليات الواجب تحملها وعلى صلاحية التبريرات المقدمة.[4]

لم تتوقف العملية الانتخابية واستمرت في موعدها 15افريل 1999 في غياب الستة المرشحين وممثليهم لتتحول الانتخابات التعددية إلى استفتاء على المرشح الوحيد عبد العزيز بوتفليقة الذي حصل على 73.79 من الأصوات بنسبة مشاركة بلغت 60.25 وهو يعتبر كافيا لتوليه السلطة.[5]

---

[1] -مقري، عبد الرزاق. مرجع سابق.ص ص 6-7.
[2] -المجاهد الأسبوعي، العدد: 2013.من 2الى 8 مارس.1999.ص 6.
[3] -المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الانتخابات التشريعية ليوم 5جوان 1997.الجزائر.2002،ص 54.
[4] -المجلس الشعبي الوطني، نفس ا لمرجع.ص 54.
[5] -منيسي، احمد. **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. المرجع السابق.ص 145.

والجدول رقم 2 يوضح النتائج المفرزة في انتخابات 1999:[6]

عدد الناخبين المصوتين	10.539.751
عدد الناخبين المسجلين	17.494.136
عدد الأصوات الملغاة	455.574
عدد الناخبين الممتنعين	6.954.385
نسبة المشاركة	60.25

[6] -صحراوي، شهرزاد. **هيبة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)**. مذكرة ماجستير: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: قسم الحقوق والعلوم السياسية. بسكرة: جامعة محمد خيضر,2012-2013.ص 82.

والجدول رقم(3) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية المسبقة 1999:[1]

المرشحون	عدد الأصوات المتحصل عليها	نسبة الأصوات المتحصل عليها
1/عبد العزيز بوتفليقة	7.442.139	73.79
2/احمد طالب الإبراهيمي	1.264.094	12.53
3/عبد الله جاب الله	398.416	03.95
4/حسين ايت احمد	319.523	03.17
5/مولود حمروش	311.908	03.09
6/مقداد سيفي	226.371	02.24
7/يوسف الخطيب	122.826	01.22

[1]-صحراوي.شهرزاد.نفس المرجع.ص 82.

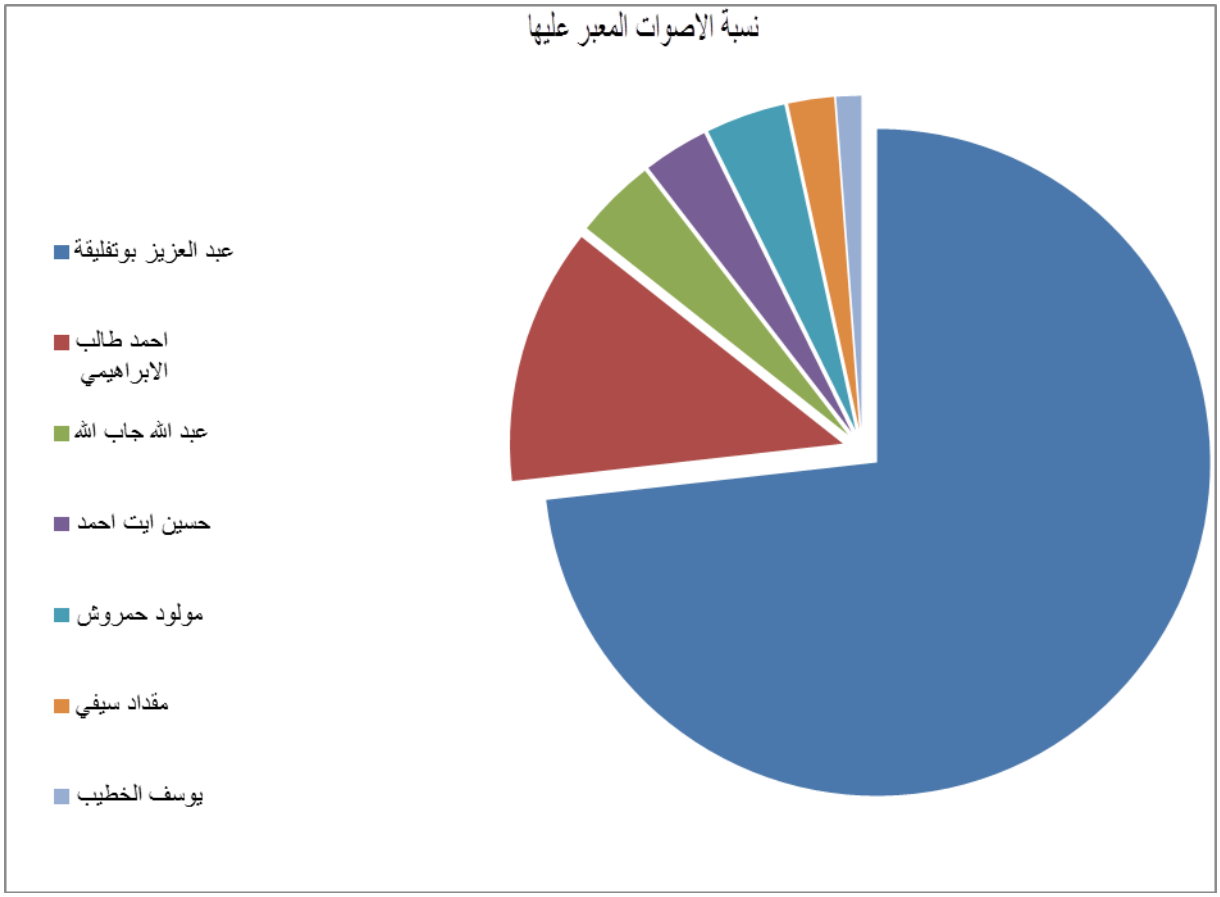

من خلال الجدول ونسبة المشاركة إن قرار الانسحاب ومقاطعة الانتخابات من المرشحين (6) لم يؤثر على سير الانتخابات ولم يلق صداه.

وبصفة عامة فان المعارضة لم تقاطع الانتخابات وحاولت تغيير النظام عن طريق الانتخابات الرئاسية وتكتلت لتحقق التداول، لكنها انسحبت بسبب الخروقات وعدم كفاية الضمانات التي قدمتها السلطة وضعفها.[1]

وفاز بوتفليقة بالانتخابات الرئاسية وتم تنصيبه رسميا تلخصت يوم 23 ماي 1999[2] وتلخصت مهمته في شعار تحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق السلم والاستقرار وإعادة الاعتبار على الصعيد الدولي، واظهر بوتفليقة منذ البداية رغبته الكاملة في اخذ صلاحياته كاملة ودخل في خصومات خطابية كبيرة مع المؤسسة العسكرية حيث اتهمها بأنها استعملت العنف في إلغاء انتخابات 1991.

وتم ضبط التوازن بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية حيث عرف كل طرف بان قضاء إي من الطرفين على الطرف الآخر، تكون تكلفته عالية جدا على كل الأصعدة فتقرر التعايش

[1] -صحراوي.شهرزاد، نفس المرجع.ص 84
[2] -نزار، خالد. **بوتفليقة الرجل والحصيلة.** الجزائر: دارا النشر أبيك، 2003.ص 27.

وضمن قاعدة التوازن الغير مستقر الذي يبقى عرضة للطوارئ وعوائق الأمن، حيث تعتبر المؤسسة العسكرية الأكثر ثقل واستقرار وهي مركز القرار الوحيد في النظام الجزائري.[1]

لقد استطاع بوتفليقة من توطيد وتثبيت سلطته وذلك من خلا لشعبيته الواسعة من أخذه بعين الاعتبار المطالب الشعبية التي قمعت في التسعينات وما ساعده كذلك ابتعاد الضباط والقادة العسكريين من كبار الجيش بسبب تقاعدهم، وظهور جيل جديد من الضباط الذين ليست لهم علاقة بصراعات الثورة المسلحة ولا بالصراعات السياسية.

وارتفاع أسعار النفط التي ساهمت في الوفرة المالية وهو ما سمح لهذا النظام بشراء ذمم المعارضة والأحزاب وإسكات صوتها، كما استعملت هذه الوفرة المالية لإسكات الشعب [2]

ان انسحاب الستة المرشحين اعتبره بوتفليقة طعن في شرعية السلطة وهي من الأسباب التي جعلته يقدم على قانون الوئام المدني لمواجهة أعمال العنف وعزل المعارضة المسلحة بعد التمكن من عزل وتهميش الأحزاب واحتواء بعضها بالإغراءات المادية لتأكيد شرعية ومصداقية رئيس الجمهورية [3]

كما صدر مرسوم رئاسي تضمن العفو الشامل عن الجماعات المسلحة وظل القانون ساريا حتى 13 جانفي 2000، وقد امتثل للقانون حوالي 80 من أعضاء الجماعات المسلحة.[4]

وثاني إجراء أقدم عليه الرئيس هو تعيين حكومته الجديدة في 25سبتمبر 1999 برئاسة احمد بن بيتور ،حدد لها إنعاش سياسة الوئام المدني و إنعاش الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ،تظم سبعة أحزاب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية وانضمام حزب التجديد الجزائري برئيسه نور الدين بوكروح وحزب التحالف الوطني الجمهوري وحركة النهضة و التجمع الوطني الديمقراطي وحركة حماس و جبهة التحرير الوطني لكن وجود الأحزاب في الحكومة لم يدم طويلا بسبب خلاف رئيس الحكومة و رئيس الجمهورية الذي دفع برئيس الحكومة للاستقالة ،ليعين حكومة جديدة بقيادة علي بن فليس و الأمين العام للحزب و فوز جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية عام 2002 بالأغلبية و هيمنتها على الجماعات المحلية يعبر عن استرجاع قوة الحزب ،فتحت المجال لبن فليس لإعلان ترشحه ومنافسة بوتفليقة هذا الترشح الذي أزعج هذا الأخير ليشتد الصراع بينهما على السلطة ,بلغ حد إقالته من رئاسة الحكومة في 5 ماي 2003 و تعيين احمد أويحيى مكانه و يستبدل ستة وزراء من جبهة التحرير الوطني و على إثرها ظهرت الحركة التصحيحية بدعم من بوتفليقة بقيادة عبد العزيز بلخادم.[5]

---

[1] -مقري، عبد الرزاق. التحول الديمقراطي. مرجع سابق.ص 8.
[2] -لونيسي، رابح. رؤساء الجزائر. مرجع سابق. ص 381.
[3] -لونيسي، رابح. الجائر دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين. مرجع سابق.ص 75.
[4] -قيرة، اسماعيل. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. مرجع سابق.ص 115.

إن إقالة بن فليس وتعيين حكومة أويحيى يدخل في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية وإنشاء لجنة سياسية وطنية لمراقبة الانتخابات برئاسة سعيد بوشعير [1]

إما بالنسبة للوضع الاقتصادي فقد انتعش حيث بلغ احتياط الصرف أكثر من 23 مليار دولار وينتظر إن يبلغ 32 مليار دولار انخفاض المديونية الى 20 سنة 2004 وسنة 2004 كانت الانتخابات الرئاسية التي ترشح لها ستة مرشحين وأقصيت عدة شخصيات التي لها امتداد شعبي من أمثال احمد طالب الإبراهيمي حث لا تؤثر على الانتخابات، وقبول ستة مرشحين

لأتملك الحجم القوة لمواجهة مرشح السلطة لإعطائها الطابع ألتعددي وشرعية الاستمرارية وهم على التوالي:

1-عبد العزيز بوتفليقة (السلطة)

2-عبد الله جاب الله (حركة الإصلاح الوطني)

3-عي بن فليس (جبهة التحرير الوطني)

4-سعيد سعدي (التجمع من اجل الثقافة الديمقراطية)

5-لويزة حنون (حزب العمال)

6-علي فوزي رباعيين (حزب 54)

ووضعوا برامج انتخابية ركزت على ضرورة صيانة الديمقراطية والنهوض بالتنمية ومواجهة مرشح السلطة. بينما مرشح السلطة دعي إلى المصالحة الوطنية لحل المشكلة الأمنية وأسفرت نتائجها على ما يلي:

-عدد المسجلين أكثر من 18 مليون ناخب.

-عدد الأصوات المعبر عنها: 10.179.702

نسبة المشاركة: 59.1

[5] -محمد أميرة عبد الحليم. "الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي". ***السياسة الدولية***.العدد:15، الجزائر: 2013.ص 192.

[1]-زغدود، علي. مرجع سابق.ص 60.

وهذا الجدول رقم(4) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 8افريل:[1]

المرشحون	عدد الأصوات المعبر عليها	النسبة المئوية
1/عبد العزيز بوتفليقة	8.651.723	85.1%
2/علي بن فليس	653.951	6.4%
3/عبد الله جاب الله	511.526	5%
4/سعيد سعدي	197.111	1.9%
5/لويزة حنون	101.630	1%
6/علي فوزي رباعين	63.761	0.6%

[1]-اعلان وزير الداخلية. يوم 9 افريل 2004.

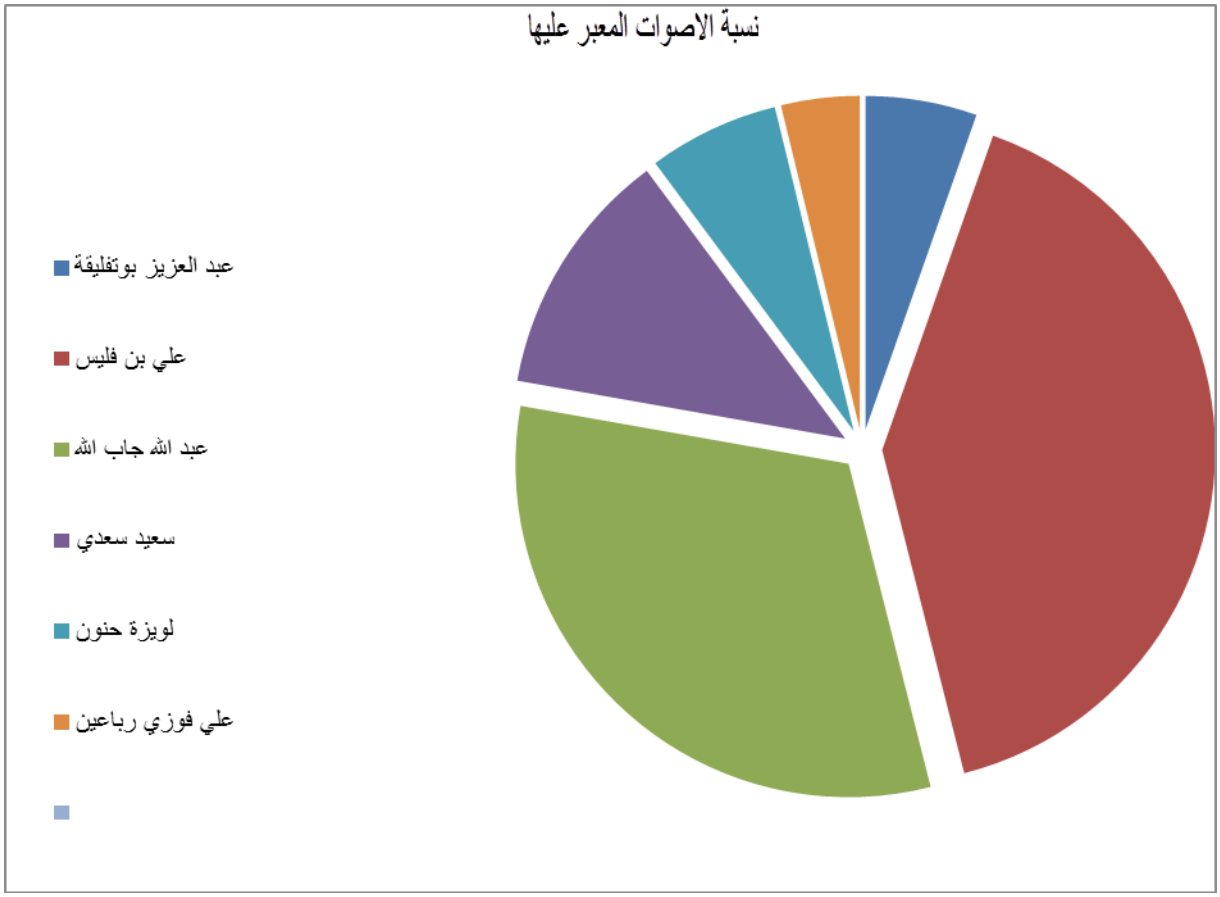

من خلال الجدول يتضح ضعف الأحزاب السياسية المشاركة. وان الفوز بالعهدة الثانية يعني الاستمرارية وانتهاء الأمر إلى مرشح السلطة.

أن الفوز بالعهدة الثانية يعني العمل على تجسيدا لوعود الانتخابية ومنا استكمال قانون السلم والمصالحة الوطنية، وإطلاق برنامج لدعم النمو الاقتصادي هذا الأخير الذي انجر عنه الفساد المالي ودليل ذلك ظهور الفضائح المالية الكبرى ونشرها في الصحف لاختلاس الأموال دون إن تنعكس على التنمية وتحسين معيشة السكان، وهناك من اعتبر فانون السلم والمصالحة الوطنية قيد جديد لممارسة العمل السياسي بأي شكل من الأشكال لكل شخص شارك في الأعمال الإرهابية واستعمال العنف ضد الأمة ومؤسسات الدولة.[1]

بعد انتهاء العهدتين طرحت مسالة تعديل الدستور العهدة الثالثة لضمان استمرارية السلطة وكان ذلك في خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم 4جويلية 2006الذي أعلن عن مبادرة تعديل الدستور حتى ينهي الخلط بين النظام البرلماني والرئاسي وصرح عن استشارة الشعب حول التعديلات "وطبقا لما تخوله لي صلاحياتي الدستورية ادعوا المواطنات المواطنين إلى الإدلاء برأيهم في التعديلات المقترحة حول الدستور والتي

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية.العدد 28،11 فيفري 2006، ص

سنضعها إمام أيديهم قريبا للاطلاع عليها والنظر فيها واثقا في حكمة شعبنا وسداد رأيه وحسن اختياره".[1]

واهم ما جاء به تعديل الدستور المادة 74، فتح العهدات الرئاسية وإلغاء منصب رئيس الحكومة واستبداله بمنصب الوزير الأول ونائبه والنص على ترقية دور المرأة في الحياة السياسية.[2]

إن تعديل الدستور 12 نوفمبر 2008 وخاصة المادة 74 تحضيرا للعهدة الثالثة، جعلت رئيس الجمهورية المرشح لرئاسيات 9 افريل 2009، على المبدأ في الحملة الانتخابية مسبقا حتى قبل إعلان المجلس الدستوري عن أسماء المرشحين، وقبل الحملة الانتخابية للفوز بالعهدة الثالثة باستخدام وسائل الدولة لأغراض حزبية وشخصية ليعبر عن عدم الحياد السياسي والإعلامي وعدم تكافؤ الفرص بين المرشحين التي بدأها بجملة من القرارات أهمها:

-بداية من يوم 24 فيفري 2009 في لقاء ذكرى الاحتفال بتأميم المحروقات في مدينة ارزيو وهران أعلن على عادة النظر في الحد الأدنى للأجور في أول لقاء للثلاثينية.

-في 28 فيفري من ولاية بسكرة تم اعلان مسح ديون الفلاحين والموالين المقدرة ب 41مليار دولار.

-2مارس 2009 في ملتقى تكوين الشباب على زيادة في منحة الطلبة ب 50 وزيادة في منحة المتكونين من 30دج إلى 2000 دح والذين لا يحق لهم اخذ المنحة تمنح لهم 50دج وزيادة منحة الطلبة الجامعيين وتخصيص 12000دج لطلبة الدكتوراه الذين ليس لديهم دخل -تجمع يوم 8 مارس 2009 بمناسبة عيد المرأة إطلاق سراح النساء المسجونات وتخفيض العقوبة لهن.

-ولقد تقدم العديد من المواطنات بطلبات الترشح وصلت حوالي خمسين طلبا، لكنهم لم يتمكنوا من تجاوز عقبة جمع 175الف توقيع، وفي الأخير أعلن بوعلام سايح رئيس المجلس الدستوري يوم الاثنين 2 مارس 2009على الساعة الثامنة مساءا مباشرة في نشرة التلفزيون الجزائري عن قراره بملفات المرشحين المقبولين للانتخابات الرئاسية 9 أفريل 2009و يتعلق الأمر ب:

-عبد العزيز بوتفليقة مرشح (التحالف الرئاسي)

-موسى تواتي مرشح (الجبهة الوطنية)

[1] -خطاب الرئيس، مناسبة احياء عيد الاستقلال الرابع والاربعين.يوم 4 جويلية 2006.
[2] -مزرود حسين. الاحزاب والتداول على السلطة في الجزائر. مرجع سابق.ص 303.

-لويزة حنون (حزب العمال)

-محمد السعيد (حركة العدل والوفاء غير المعتمدة)

-علي فوزي رباعين (حزب عهد 54)

-محمد جهيد يونسي (حركة الإصلاح الوطني)

ودخول هؤلاء المرشحين الخمسة ماعدا بوتفليقة للمنافسة يتمثل في إعطاءها الطابع وإضفاء الشرعية وهذا يخدم السلطة أكثر من المعارضة لان أحزابهم ذات حجم اقل من بوتفليقة واقل انتشارا على المستوى الوطني.

إما حزب القوى الاشتراكية والتجمع من الثقافة والديمقراطية وحركة النهضة قاطعوا الانتخابات الرئاسية والعهدة الثالثة، ولقد أفرزت الانتخابات الرئاسية 9 افريل 2009النتائج التالية:[1]

عدد الهيئة الناخبة:2003600

نسبة المشاركة 74.54مرفعة مقارنةب 1999

والجدول رقم(5) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 9 أفريل 2009:[2]

المرشحون	نسبة الأصوات المتحصل المعبر عليها
1/عبد العزيز بوتفليقة	90.24
2/لويزة حنون	4.22
3/موسى تواتي	2.31
4/محمد جهيد يونسي	1.37
5/علي فوزي رباعين	0.93
6/محمد السعيد	0.92

[1] -qotidien elwattan.n5820 novembre 2009.p6

[2] -نفس المرجع.ص 6.

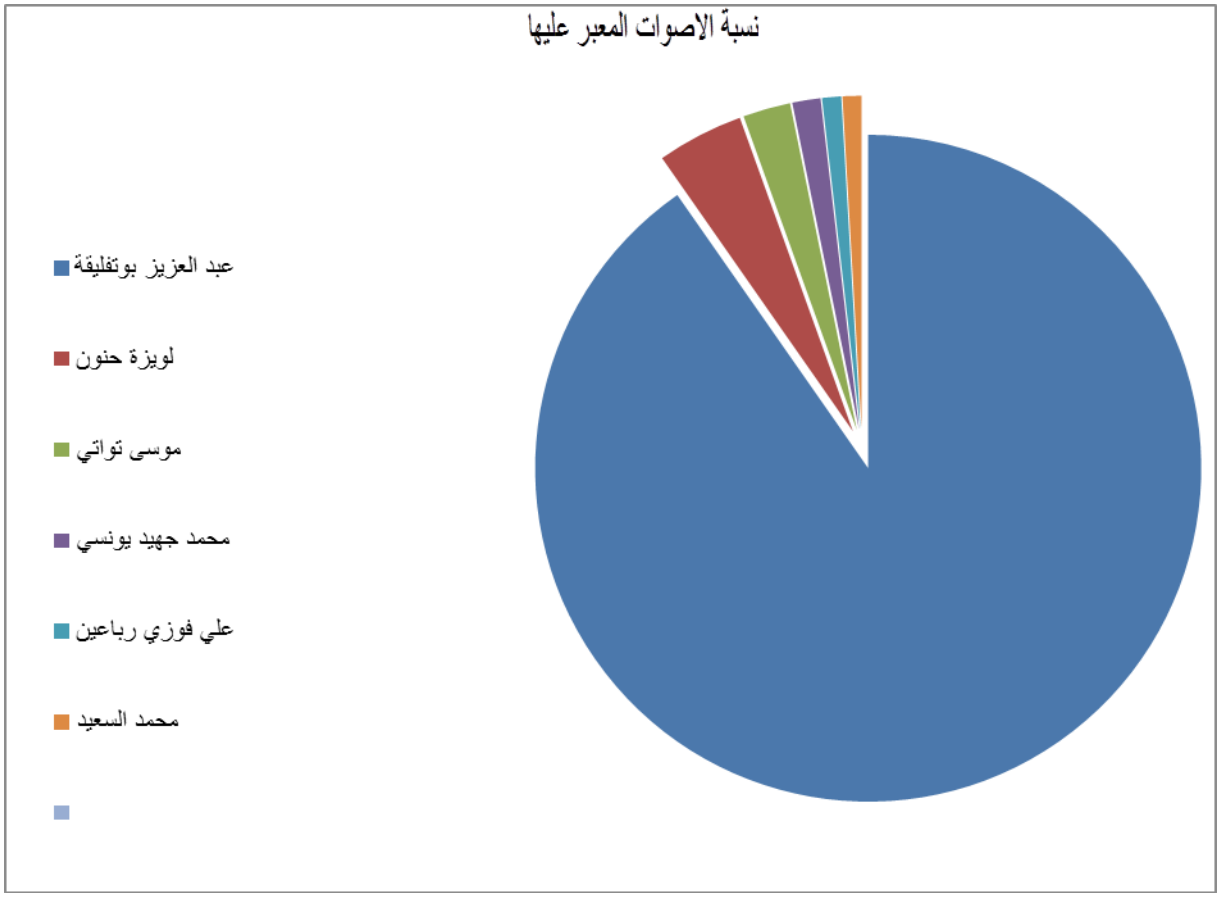

من خلال الجدول والنتائج المعروضة فاز مرشح السلطة بالعهدة الثالثة وخلافة نفسه، وإن ارتفاع نسبة المشاركة يعود إلى دور الإدارة في الإعداد لها من قبل تجاوز ضعف المشاركة[1]

وتجسدت إعادة تعيين نفس الحكومة نفس رئيس الوزراء احمد أويحيى يوم 27 أفريل 2009 باستثناء أبو جرة سلطاني للتفرغ للازمة الداخلية(حماس)وبشأن الاقتصاد لم ينتعش نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على الاستيراد وهذا ما صرح به أويحيى إن الجزائر تستورد 40مليار دولار.

إما امنيا فان وزير الداخلية إمام مجلس الأمن في رده عن الأسئلة الشفوية في 12ديسمبر 2009عن تحسن الوضع الأمني ونزول 6000 مسلح وعودتهم للمجتمع.[2]

[1] -نفس المرجع.ص 6.
[2] -يومية الخبر.العدد:11 ديسمبر 2009

5-حوصلة لهذه الفترة

إن تحليل الأوضاع السياسية للجزائر بعد 1988 يكشف لنا صورة عن التحولات الديمقراطية في إطار التعددية ويمكن استخلاص العديد من النتائج منها:

1-التراجع عن سياسة التشدد والحل الأمني، واعتماد الحوار ونوع من المصالحة بواسطة الحوار

2-سن مرسوم مكافحة الإرهاب والتخريب وإنشاء المحاكم الخاصة لمواجهة العنف الذي حدد مهلة شهرين للعناصر المسلحة لتسليم أنفسهم.[1]

3-قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية الذي جاء به اليمين زروال.

4-ارتفاع أسعار المحروقات (1999-2000) أكثر من 20 مليار دولار.

5-إلغاء حالة الطوارئ نتيجة لعدم وجود مبررات قانونية وسياسية لتحسن الوضع الأمني.

6-انخفاض المديونية إلى 20 سنة 2004 حيث كانت 50 في السنوات الأخيرة.

7-عمليات التزوير الظاهرة للعيان كانتخابات 1991

8-عمليات العنف والاغتيالات داخل قصر الرئاسة أبرزها اغتيال الرئيس محمد بوضياف وبعدها اغتيال قاصدي مرباح لعملهم على محاربة المافيا المالية

9-هشاشة الاقتصاد الجزائري وتبعيته للأسواق العالمية وحرمانها من الاستقلالية المالية.

10-تدهور الأوضاع الاجتماعية، نتيجة ارتفاع حجم البطالة وانخفاض القدرة الشرائية[2]

11-غياب الديمقراطية عمل على تواصل وجود المعارضة

12-تعيين رؤساء الدولة دون انتخابات شكل استياء داخل الأحزاب وبمثابة المأزق للإبقاء على النظام دون شرعية [3]

13-الانتخابات في الجزائر الية لاستمرار وتثبيت وبقاء اركان النظام

14-تغييب دور الشعب في العملية الانتخابات

---

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية.العدد،1 اكتوبر 1992، ص 17-18.

[2]. العدد 3.الجزائر -الوضع الحزبي في الجزائر منذ 1962 الى يومنا هذا. **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**.مجلد 18

[3] -زمام، نور الدين، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري**. لبنان: دار الكتاب العربي، 2002.ص 199.

15-فقدان الثقة بالقيادات وغياب آليات التداول على السلطة وعدم وجود فرص للمشاركة في القرار واختيار نفس الشخص.

16-توفر الأموال لارتفاع المحروقات التي ساهمت في الفساد لا التنمية وجعلت السلطة الحاكمة تتجاوز الأحزاب لشراء السلم.

لقد كانت مرحلة الرؤساء الثلاثة من الشاذلي و محمد بوضياف و اليمين زروال مرحلة ضعف وذلك لتوليهم الحكم في طروف صعبة جدا،كانت الدولة مهددة بالارهاب وانعدام الامن والفوضى وانهيار اقتصادي جراء فراغ الخزينة الدولة بسبب انخفاض اسعار البترول ،وكثرة الاغتيالات و اعمال العنف التي طالت الرئيس بوضياف

وتميزت مرحلة الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة الوفرة المالية وذلك جراء ارتفاع اسعار البترول ،ما ادى الى تحسن الظروف المعيشية للمجتمع الجزائري و توفير الامن باتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من الارهاب

وكانت هذه الفترة من اصعب المراخل و اخطرها حيث خلفت اثارا كبيرة مست مختلف نواحي المجتمع الجزائري.

الفصـــل الرابع

نتناول في هذا الفصل الرابع الانعكاسات و الخلفيات التاريخية للانتخابات و ما تركته من اثار على المجتمع الجزائري ،حيث جعلت الانتخابات المجتمع يعاني من جراء ممارسات الحكام من خلال انعدام المصداقية فيها و النزاهة جعلت الشعب الجزائري، يبتعد عن كل أجواء الانتخاب وممارساتها وعدم مبالاته بها ومقاطعة أغلبية الشعب الجزائري للانتخابات

ونتناول كذلك في هذا الفصل الرابع الانعكاسات الاقتصادية و السياسية التي جعلت من الشعب الجزائري يعزف عن الانتخاب ولا يبالي بموعد الانتخاب .

1-العزوف الانتخابي

يرى معظم المحللين السياسيين إن الأغلبية الصامتة هي هؤلاء الناس الذين ظلمهم النظام وذلك لان أغلبيتهم تتشكل من مثقفين وعقلاء غير إن صمتهم حسب هؤلاء المحللين لن يدوم طويلا وسيأتي اليوم الذي ينتقضون بقوة لتغيير الواقع.

بينما يذهب نسبة من المحللين إلى الاعتقاد بان هذه الأغلبية هي تلك الفئات التي تمسك العصا من الوسط بين النظام والمعارضة، فلا تنخرط في العملية انحياز إلى إي حصة، وتترقب الفرصة المواتية لتدخل المعترك تأييد للحصة التي تقدم لها ما يقنعها بضرورة دعمها.

إما البقية الباقية من المحللين فتنفي وجود هذه الأغلبية كفئة منسجمة سياسيا وترى أنها تتكون من هؤلاء الناس اللامبالين بالسياسة، المنصرفين إلى إدارة شؤونهم.

يعود الحديث السياسي والإعلامي عن"الأغلبية الصامتة"إلى البدايات الأولى للانتخابات التعددية، وقد تذرع بها أولا المنهزمون في تلك الاستحقاقات بحجة إن الناس لا ينتخبون ولا يشاركون في التجمعات والاحتجاجات يرفضون العملية السياسية ونتائجها. وظل الجدل قائما حول ماهية هذه "الكتلة الصامتة"وحجمها الحقيقي...وكانت نسبة المشاركة في الاستحقاقات الوطنية هي المقياس الذي عادة ما يلجا إلية لتحديد هذه الأغلبية وتعريفها، رغم شكوك حول الأرقام الرسمية وتهم تشكيك بتضخيم نسبة المشاركة.

فمنذ توقيف المسار الانتخابي عام 1992 والظاهرة تشهد تناميا مضطردا إلى إن وصل درجة اضمحلال فيها عدد المشاركين في الاستحقاقات الانتخابية بمختلف أنواعها إلى اقل من نصف الهيئة الناخبة، بطريقة تؤكد إن عوامل ساهمت في التراجع الرهيب للاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية.[1]

وتراجعت نسبة العزوف عن صناديق الاقتراع في رئاسيات 16 نوفمبر 1995 التي تعد أول انتخابات تعددية رئاسية في الجزائر عن تلك المسجلة قبل وقف المسار الانتخابي عام

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،العدد.22،2009.ص 4.

1991 حيث قرابة 25 في المائة من الناخبين لم يتوجهوا إلى مراكز الاقتراع حسب النتائج الرسمية التي أعلنها المجلس الدستوري،[1] وفي الانتخابات الرئاسية لعام 1999 والتي فاز فيها الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة بنسبة قاربت 74في المائة من الأصوات في سباق تحول إلى استفتاء بعد استفتاء بعد انسحاب المتنافسين الستة عشية السباق.[2]

ولم تختلف نسبة المشاركة في تلك الانتخابات عن سابقاتها حيث سجل عزوف ما نسبته 40 في المائة من الناخبين عن مراكز الاقتراع مسجلا ارتفاعا مقارنة برئاسيات 1995 وفي الانتخابات الرئاسية 2004 حيث سجلت نسبة العزوف ب 25حسب الأرقام الرسمية بشكل أكد نسبة العزوف الانتخابي رغم حجمها في الجزائر إلا إن متابعة كل الاستحقاقات السابقة يؤكد أنها ترتفعا كثر عندما يتعلق الأمر بانتخابات برلمانية أكثر ما هو الأمر بالنسبة للرئاسات.

وفي رئاسيات 2009 والتي كانت محسومة سلفا للرئيس بوتفليقة بعد تعديله للدستور سجل فيها تراجع عن العزوف ليصل 25 في المائة حسب الأرقام الرسمية بشكل أكد إن نسبة العزوف الانتخابي رغم كبر حجمها في الجزائر إلا إن متابعة كل الاستحقاقات السابقة يؤكد أنها ترتفع أكثر عندما يتعلق الأمر بالانتخابات البرلمانية أكثر ما هو الأمر بالنسبة للرئاسات.

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نفس المرجع.ص 4.

[2] -الرياشي، سليمان. **الأزمة الجزائرية: الخلفيات الأساسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز للدراسات الوحدة العربية، 1996.ص 85.

أسباب العزوف الانتخابي:

*التزوير: لان الانتخابات في الجزائر تسير عكس القاعدة تماما فالمقاطعون أكبر بكثير من الذين ينتخبون، لان الناس لا يرون في الانتخابات فرصة للتعبير، وفقدوا كل شهية في الإدلاء بالصوت طالما النتائج محسومة مسبقا.

*اللامبالاة: هناك ثلاثة فئات من المقاطعين للاستحقاقات الانتخابية:

صنف من المواطنين الذين لا يعيرون اهتماما بالسياسة ولا يبالون بالانتخابات نهائيا، وهؤلاء هم الأغلبية الغالبة المقاطعين، وصنف لا ينتخب لأنه يرى إن الانتخاب لا معنى له، والنتائج محسومة مسبقا وبذلك فهؤلاء لا يجدون محفزا على الانتخاب، وصنف ثالث وهو من المناضلين الذين يستجيبون لمواقف أحزابهم فكل الانتخابات عرفت دعوات المقاطعة.

وإذا استندنا إلى الاستحقاقات الانتخابية كمعيار لقياس حجم أو نسبة هذه الأغلبية، رغم إن هذا المعيار غير دقيق لما يشوبه من تضخيم لنسب المشاركة خدمة لترتيبات سياسية ورسائل للتغطية عن الواقع والحريات السيئة في الجزائر، وبصفة عامة العزوف الانتخابي في الجزائر هي إدانة وتنديد بالممارسات السلطة، أسلوب اخر الذي يعبر عن الغضب والسخط بالصمت. [1]

2-إشكالية التداول على السلطة

إن تحليل الأوضاع السياسية للجزائر ما بعد سنة 1988 يكشف أو يقدم لنا صورة عن التحولات الديمقراطية في إطار التعددية الحزبية والانفتاح السياسي والسعي إلى محاولة إتاحة فرص جديدة للمشاركة السياسية لفئات مختلفة من المجتمع.

ويرى الكثير من المختصين والمتتبعين في الحياة السياسية، والعلاقة بين السلطة والمجتمع عدم حدوث تغيرات جوهرية في العلاقة التي تربط بين الحاكم والمحكوم، غير إن حرص السلطة الحاكمة على إضفاء الشعبية والفعالية في إدارة قواعد العملية السياسية للوصول إلى ترسيخ الحكم الراشد في المجتمع وتجسيد مفاهيم الشفافية والانفتاح والحوار.

وهكذا انتقل النظام السياسي الجزائري إلى الممارسة الديمقراطية وآليات تطوير الأداء السياسي من خلال الاعتماد على مبدأ التداول على السلطة وإشراك المواطنين في الحياة السياسية عن طريق تنظيم انتخابات يراد لها تكون إن تكون حرة، ونزيهة وتعددية.

[1] -الرياشي، سليمان. مرجع سابق.ص.70

غير إن التراجع عن المكسب الديمقراطي بعد تدخل المؤسسة العسكرية ،وتوقيف المسار الانتخابي الذي فازت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،دخول الجزائر في دوامة العنف و العنف المضاد؛مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني و نشوء حالة من الاستقرار امتداد خاصة (1992)،وهي الفترة التي شهدت أكثر إحداث دموية أبرزها اغتيال الرئيس محمد بوضياف إضافة إلى سلسلة انتهاكات حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية للفرد ،وجاءت انتخابات نوفمبر 1995،التي فارفيها المرشح "اليمين زروال"كبداية لعهد جديد وصف بعهد استرجاع الجزائر لهيبتها والسعي لبناء دولة المؤسسات و احترام حق الشعب في اختيار من يمثله بكل شفافية ،و العمل بقوانين الجمهورية ،وذلك من اجل من التأسيس لمرحلة جديدة تعد بالتنمية و الاستقرار و الرفاهية.

لقد قام الرئيس الجديد آنذاك بتعديل الدستور (1996)، وهو الدستور الذي أقرب بثنائية السلطة التشريعية من خلال استحداث غرفة ثانية للبرلمان هي" مجلس الأمة " واستحداث القضاء، كما أسس مجموعة من المجالس الاستشارية: "المجلس الأعلى للغة العربية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي".[1]

وبعد إعلان الرئيس "اليمين زروال " تقليص عهدته الانتخابية وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة دون الترشح فيها، وتم انتخاب السيد "عبد العزيز بوتفليقة" رئيسا للجمهورية[2]

بعد انتخابات أفريل 1999، الرئيس الجديد بدا مسيرته الإصلاحية بالعمل على إرجاع الأمن والسلم للبلاد التي تضررت من قرابة عشرية من سنوات العنف، وبدا مسعاه طرح مبادرة الوئام المدني الذي استفتي فيه الشعب الجزائري في سبتمبر 1999، وهو المسعى الذي يسمح بإعادة تدريجية للأمن.

كما فتح مشاريع إصلاحات انصبت على المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والقضائية وذلك في إطار الإصلاح الشامل لهياكل الدولة ولقد شهدت الجزائر انتخابات 2004، التي عملت على إضفاء نوع من الشرعية الإضافية على النظام السياسي وبالمقابل ساهمت مدا خيل النفط المرتفعة في تحسين الوضع المالي للدولة و تمكينها من التسديد الجزئي لديونها الخارجية البعيدة و المتوسطة المدى ،وفتح ورشات الاستثمار والتخطيط والتنمية في إطار ما عرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي توازي مع طرح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية(2005) وما تلاها من المواعيد الانتخابية الرئاسية (2009).[3]

ويمكن تقسيم إشكالية التداول على السلطة إلى مراحل تمثلت في الفترة الأولى التي كانت من 1989-1992

---

[1] 1-طه،احمد.الابعاد السياسية للشراكة بين اروباو إفريقيا.السياسة الدولية؛العدد 141.2002.ص 661.

[2] -متيكس، هدى. "توازنات القوى في الجزائر". ***مجلة المستقبل العربي***؛ العدد 172.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.ص 30.

[3] -نفس المرجع، ص 30.

وكات هذه المرحلة بداية تشكل الأحزاب وإمكانية التداول وتحقيق الشرعية، رغم ان الإصلاحات اعدت من طرف واحد (السلطة الحاكمة) إلا إن توقيف المسار الانتخابي وتعطيل بناء تجربة الديمقراطية والتداول السياسي عمل عكس ذلك وقد تميزت ب: قيادة -قيادة الحكومات بشخصيات عسكرية، في إطار تقسيم المهام لتحقيق التوازن الداخلي.[1]

-تحالف بعض الأحزاب مع المؤسسة العسكرية ضد بعضها لم يخدم الديمقراطية بل أدى إلى تشويهها وفشلها.

-بروز ثلاث أحزاب متقاربة مع بعضها البعض شكل نواة لبداية بناء وتعزيز الديمقراطية والتداول، رغم إن السلطة عملت على تسهيل إنشاء تعدد الأحزاب والجمعيات لتقسيم القوى السياسية.

-تميزت العلاقة بين الأحزاب والسلطة بعدم التقيد بالضوابط القانونية والأخلاقية المنصوص عليها في قانون 5 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي وانعدام الديمقراطية داخل الأحزاب وفيما بينها.

-تدخل الجيش في السياسة تأكيد على بروز الجيش كقوة مؤثرة منذ الثورة إلى اليوم.[2]

التداول لم يشمل السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة ولا السلطة التشريعية ما عدا المجالس المحلية لفترة قصيرة، لان رئيس الجمهورية يعين رئيس الحكومة دون قيد أو شرط، إن التداول الفعال يتطلب استقرار الحكومات ووجود برلمان ذو أغلبية مع وجود لمعارضة قوية ليست ضعيفة أو منقسمة.

الوضعية الاقتصادية تميزت بشح الموارد الأولية وانخفاض سعر برميل النفط حيث وصل الانخفاض حوالي 8دولار.

اتسمت عملية الانتقال والإصلاحات بواسطة العنف منذ احداث أكتوبر وتدخل الجيش ثلاث مرات احداث أكتوبر 1988، احداث 1991، احداث جانفي 1992. [3]

فترة الانتخابات الرئاسية 1995 وتعديل الدستور الثاني 1996و تحديد مدة التداول على السلطة.

تميزت هذه الفترة بعودة المسار الانتخابي وذلك من خلال تنظيم انتخابات رئاسية في 16 افريل 1995 واعتبار الانتخابات كأحد الحلول لإخراج البلاد من الأزمة، وبناء ديمقراطية حقيقية أساسها الانتخابات التي تضمن المشاركة والتداول على السلطة وتحقيق الشرعية،

[1] -احمد زايد، الزبير عروس، **النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.ص 134.
[2] - مزرود، حسين. الاحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989-2010). مرجع سابق.ص 184.
[3] -نفس المرجع.ص 184.

حيث يعتبر إعلان الحوار من طرف الرئيس اليمين زروال الذي سيكون مباشرة مع الشعب بالانتخابات وعلى الأحزاب الاستعداد لذلك.[1]

إن سعي النظام إلى تنظيم انتخابات، لقيت الرفض من طرف الأحزاب القوية التي قاطعتها وعبرت عن رفضها لأي إجراء أو تنظيمها قبل الاتفاق مع السلطة الحاكمة على أهم القضايا السياسية المهمة.[2]

دستور 1996 يعتبر الدستور الثاني في البلاد

قبل انتهاء العهدتين طرحت مسالة تعديل الدستور والعهدة الثالثة لضمان استمرارية السلطة الحاكمة ويعود ذلك إلى خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يوم 4 جويلية 2006 الذي أعلن المبادرة تعديل الدستور حتى ينهي الخلط بين النظام البرلماني و الرئاسي وصرح عن استشارة الشعب حول التعديلات :"وطبقا لما تخوله لي صلاحياتي الدستورية ادعوا المواطنات و المواطنين إلى الإدلاء برأيهم في التعديلات المقترحة حول الدستور و التي سنضعها أمام أيديهم قريبا للاطلاع عليها و النظر فيها واثقا في حكمة شعبنا و سداد راية وحسن اختياره.[3]

الرئيس بوتفليقة طرح في برنامجه الانتخابي سنة 1999 عند ترشحه تحقيق المصالحة الوطنية والتمسك بالثوابت الوطنية وترسيخ التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي على السلطة وتكريس دولة القانون.[4]

وفي 2008 يتراجع ويعدل الدستور وقبله في 1988 كان ضد التعددية الحزبية داخل اللجنة المركزية للحزب الواحد، لكن تأجيله وتعديله باسطة غرفتي البرلمان يوم 12 نوفمبر 2008بعد انعقاد البرلمان بغرفتيه بعد تمرير قانون السلم والمصالحة وتهميش الأحزاب وانقسامها والاعتماد على المنظمات الاجتماعية التي لا تملك البعد الوطني حتى يسهل استمرار النظام.

مع العلم فان رئيس الجمهورية لأول مرة يلتقي بغرفتي البرلمان منذ وصوله للسلطة حيث صوت 500 نائب نعم، امتناع 8 نواب، اعتراض 21خاصة من حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية الذي وقف وصوت ضد تعديل الدستور وفتح العهدات واعتبر إن التعديل يؤدي إلى الطابع الشخصي للنظام، كما رفضت جبهة القوى الاشتراكية غير المشاركة في البرلمان التعديل وفتح العهدات.

مرحلة الفترة الممتدة من 1999-2010

---

[1] -لونيسي، رابح.ص 262.
[2] -جابي، ناصر، مرجع سابق.ص 162.
[3] -خطاب الرئيس يوم 4 جويلية 2006 بمناسبة إحياء عيد الاستقلال الرابع والأربعين.
[4] -ناظم، عبد الجاسور. مرجع سابق.ص 99.

وكانت هذه المرحلة غنية بالأحداث والانتخابات المختلفة والمتعددة، وتمثلت تلك في الإحداث في توفر الأموال التي ساهمت في الفساد وليس التنمية، وفي التقيد والتراجع الرسمي عن التداول على السلطة وقد تميزت بما يلي:

-الانتخابات في الجزائرالية لتثبيت أركان النظام ونخبه وبقائه واستمراره وليس تغييره جعل المواطن لا يقبل على العملية

-من سمات التراجع عدم اعتماد الأحزاب وسيطرة السلطة التنفيذية وتحالفها مع المؤسسة العسكرية وغياب حكومة الأغلبية وحرية التعبير، وتعاقب الأجيال.

-استمرار ضعف المشاركة الانتخابية التي تنقص من مصداقية عملية التداول على السلطة كما حدث في الانتخابات التشريعية والمحلية لعام 2007.

-غياب الديمقراطية عمل على تواصل وجود المعارضة في الداخل والخارج للنظام السياسي يشبه مرحلة الستينات والسبعينات

-ضعف بناء الدولة الحديثة ودولة القانون لغياب دور القضاء في الإشراف على مراقبة إعداد القوائم وتنظيم الانتخابات وليس الإدارة (وزارة الداخلية)

-ضعف الأحزاب لان الكثير منها لا يملك مقومات الحزب وغياب الديمقراطية والتداول على السلطة داخل الحزب، وبروز ظاهرة البيع السياسي أنتج ظاهرة الانقلابات والحركات التصحيحية داخلها بالإضافة إلى اختراقها التلاعب بها بواسطة مصالح الأمن التي تعمل على تقسيمها.[1]

3-المعارضة

إن المعارضة السياسية الجزائرية ليست وليدة مرحلة التعددية الحزبية التي كرسها دستور 23 فبراير 1989 بل تزامن ظهورها مع تشكيل أول سلطة سياسية حاكمة بعد الاستقلال ، وكان ذلك بتاريخ 15 أكتوبر 1963 أين نال السيد أحمد بن بله ثقة الشعب الجزائري كأول رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال في استفتاء شعبي صوت فيه الشعب الجزائري بالأغلبية المطلقة لصالح الرئيس الجديد الذي كان قد ترأس أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال بتزكية من المجلس التأسيسي بتاريخ 26 سبتمبر 1962 .
بذلك كان تأسيس أول سلطة دستورية في الجزائر التاريخ الرسمي لميلاد السلطة المضادة ممثلة في المعارضة السياسية ، حيث أن تاريخ تشكيل أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال صادف الإعلان عن تأسيس أول حزب جزائري معارض بقيادة الرئيس الجزائري الراحل محمد بوضياف تحت تسمية ((حزب الثورة الاشتراكية)) بعد الخلاف مع قادة الثورة

[1] -الابراهيمي، عبد الحميد. **في أصل الأزمة الجزائرية(1958-1999)**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.ص 241.

حول نظام الحكم بين الأحادية و التعددية الحزبية ، فمحمد بوضياف كان يرى أن جبهة التحرير الوطني هي حزب الثورة و التحرير و أنه باستقلال الجزائر يتعين فتح المجال أمام التعددية الحزبية و هو الأمر الذي رفضته السلطة الحاكمة آنذاك ، حيث أصدرت في وقت لاحق المرسوم رقم 63 / 297 المؤرخ في 14 أوت 1963 المتضمن منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ، و مع هذا المنع واصل قادة الثورة المعارضين في تأسيس أحزاب سياسية كان من أهمها الإعلان عن تشكيل جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين ايت احمد في شهر سبتمبر 1963 كنتيجة طبيعية للخلاف بينه و بين الرئيس أحمد بن بله بخصوص السياسة التسلطية التي اعتمدتها جماعة بن بلة في الحكم غداة الاستقلال حسب رأيه فضلا على هذا الحزب أعلن السيد كريم بلقاسم عن تأسيس الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري ، كما أُعلن عن تشكيل الحزب الاشتراكي للعمال و حزب الطليعة الاشتراكية الذي أُسس[1]

سنة 1966 بعد حركة التصحيح الثوري التي قام بها الرئيس هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة في 19 جوان 1965 و التي أطاحت بنظام هذا الأخير، و هو الحزب الذي يعتبر امتدادا للحزب الشيوعي الجزائري لذلك جمع مناضلين من الحزب الشيوعي و بعض اليساريين من جبهة التحرير الوطني .

فشلت مختلف هذه الأحزاب السياسية في أن تتشكل كقوة معارضة للسلطة السياسية آنذاك، فحسين ايت احمد أعلن استقالته من المجلس التأسيسي الذي انتخب كعضو فيه عن دائرة سطيف و حمل السلاح ضد حكم الرئيس أحمد بن بلة، فتم إيقافه في مدينة تيزي وزو وحكم عليه بالإعدام وهو نفس المصير الذي عرفه الرئيس محمد بوضياف و حزبه المسمى حزب الثورة الاشتراكية، حيث تم توقيفه و محاكمته بتهمة التآمر على أمن الدولة و حكم عليه بالإعدام ، وبعد ثلاث أشهر من سجنه أطلق سراحه فانتقل للعيش في سويسرا ثم فرنسا وحط الرحال في المغرب لسنوات طويلة ، أما مصير كريم بلقاسم فكان الأكثر سوء حيث اغتيل في ظروف غامضة بتاريخ 18 أكتوبر 1970 بفندق في مدينة فرانكفورت الألمانية .

إن ما ساهم في عدم نجاح هذه النواة الأولى للمعارضة السياسية في الجزائر هو أنها تشكلت خارج الأطر الدستورية والقانونية التي تحظر إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي بنص المادة 23 من دستور 10 سبتمبر 1963 التي نصت على أن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر، وأضافت المادة 24 من نفس الدستور على أن تتولى جبهة التحرير الوطني تحديد سياسة الأمة و توجيه عمل الدولة و تراقب عمل المجلس الوطني والحكومة، لذلك تم منع إنشاء الأحزاب السياسية المعارضة التي أوجدت لها السلطة بديلا يتمثل في التأسيس للمعارضة داخل أجهزة الحزب الواحد و تحت إشرافه،

[1] -خضري، حمزة. المعارضة والاغتراب السياسي في الجزائر.المسيلة:(د،ن) .2004.ص 4.

بإعداد دستور جديد عرضه على الشعب الجزائري بتاريخ 23 فبراير 1989 للاستفتاء ، وكان ذلك بمثابة بداية تاريخ التعددية السياسية الحزبية المعترف بها دستوريا ، حيث نصت المادة 41 من هذا الدستور على الاعتراف بالحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي على أنه لا يمكن أن يتذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية و الوحدة الوطنية والسلامة الترابية و استغلال البلاد و سيادة الشعب .
أقبلت معظم الفعاليات السياسية المعارضة في الجزائر على وزارة الداخلية لتشكيل أحزاب تطبيقا للدستور الجديد حيث وصل عدد الأحزاب التي تم اعتمادها في فترة وجيزة إلى 60 حزب كانت في معظمها تدعي أنها معارضة للنظام القائم ، وهي الأحزاب التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات في تقديرنا أحزاب إسلامية و أحزاب يسارية وأحزاب ديمقراطية .

أن العودة إلى المؤسسات الدستورية تطلب من الجزائر جهودا كبيرة بداية من تأسيس المجلس الأعلى للدولة والمجلس الوطني الاستشاري خلال المرحلة الانتقالية الأولى 1992 -1994 ثم عقد ندوة الوفاق الوطني و تشكيل المجلس الوطني الانتقالي و رئيس الدولة خلال المرحلة الانتقالية الثانية 1994 – 1995 و كانت العودة إلى بناء الصرح المؤسساتي كما أطلق عليه الرئيس السابق اليمين زروال بانتخاب رئيس الجمهورية في 16 نوفمبر 1995 ثم المجلس الشعبي الوطني و المجالس الشعبية البلدية و الولائية و مجلس الأمة سنة 1997
إن هذه المعارضة السياسية البعيدة عن مرجعيات و تطلعات الشعب الجزائري بهذا الشكل غير جديرة و لا مؤهلة لقيادة الشعب الجزائري لذا بات من الواضح أنه يتعين عليها القيام بمراجعات لأفكارها و خطاباتها و برامجها قبل التفكير في استمالة الشعب الجزائري الذي لن تنال ثقته ما بقيت على هذا الشكل .

كما ان المعارضة في الجزائر تمارس عليها السلطة الاقصاء والتضييق من خلال القيود، وكذلك حرماها ماديا حيث ان تنظيم المهرجانات ومواكبة التأييد تكون من خلال الدعم المالي الذي تتحصل عليه الاحزاب (عقارات لا قامات مقرات وطنية ومحلية ،200الف دينار جزائري سنويا عن كل نائب برلماني و 15 مليون دينار جزائري لكل مرشح للانتخابات الرئاسية) وهذه المزايا تحرم منها المعارضة.[1]

من أكبر مظاهر عجز المعارضة في الجزائر هو عدم قدرتها على تأطير المناضلين وفق برامجها وفلسفتها و رؤيتها للعمل السياسي ، لذلك تجد صعوبة كبيرة في وضع قوائم المترشحين لمختلف المناسبات الانتخابية فتجد معظم المترشحين من غير المنخرطين أو المناضلين داخل هذه الأحزاب فيخضع الترشيح و الترتيب لمعايير متعددة لا علاقة لها بالنضال والكفاءة والخبرة داخل هياكل الحزب بل يخضع لمعايير الولاء من جهة وما يقدمه المترشح للحزب من امتيازات مادية من جهة أخرى ، وهو ما ساهم في إنتاج أسوء ظاهرة

[1] -الشامي، حسن. **"تقرير التحول الديمقراطي في الجزائر"**؛ العدد 3705.الجزائر: جريدة الحوار، 2012.ص 16.

سياسية في الأحزاب الجزائرية وهي ظاهرة التجوال السياسي التي تجعل من السياسيين في أحزاب السلطة تارة وفي أحزاب المعارضة تارة أخرى ، وقد سجلنا بارتياح في هذا الصدد تضمن مسودة تعديل الدستور المقدمة من طرف رئاسة الجمهورية للأحزاب السياسية في إطار المشاورات حضر التجوال السياسي بإعلان منع الانتقال من التشكيلة السياسية التي انتخب المترشح بعنوانها في المجلس الشعبي والوطني ومجلس الأمة بعد انتخابه .

خلاصة ما تقدم أن المعارضة السياسية في الجزائر مازالت بعيدة جدا عن تطلعات الشعب الجزائري مادامت بعيدة عن خصوصياته وعاداته وتقاليده مرتبطة بأفكار وإيديولوجيات غريبة عنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تفرض عليه ، لذلك بات من اللازم على الأحزاب السياسية المعارضة أن تعيد التأسيس لها على أسس متينة تبدأ بتكوين المناضلين اللذين يشرفون على التأطير الحياة السياسية وصياغة البرامج التي تتناسب مع المجتمع الجزائري وتقدم له البدائل المختلفة على ما هو متاح من طرف السلطة الدستورية المنتخبة هذا إضافة إلى إضفاء الشفافية والديمقراطية داخل هذه الأحزاب أولا وقبل كل شيء حتى يمكن أن تشكل نماذج حزبية تستقطب المواطن الجزائري ويمنح لها الثقة لتسيير شؤونه العمومية الوطنية والمحلية وعندئذ يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي في الجزائر[1]

[1] - خضيري ، حسن . مرجع سابق.ص 4.

3-الانعكاسات السياسية

أنشأت الأحزاب السياسية في الجزائر بموجب دستور 1989، وبالتالي طوقت سلطة جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الاستقلال، ودخلت الجزائر عهد التعددية الحزبية في غياب تقاليدها وعدم التشبع بقيمها ومبادئها المتمثلة في قبول الآخر والاعتراف به وهي مسألة لا غنى عنها لتجسيد الديمقراطية. وبالتالي فغالبية الأحزاب السياسية وعلى رأسها قادتها، كانوا يعبرون عن رفضهم، للتعايش فيما بينهم، بحيث انتقد رئيس حزب التجديد الجزائري "نور الدين بو كروح "النظام، واستعمل كلمة "مكافحة" لتعبيره عن النظام السياسي حيث قال: كما صرح الرجل الثاني في " الجبهة الإسلامية للإنقاذ" "علي بن حاج ":>. وفي السياق ذاته، ذهب "سعيد سعدي" الأمين العام لحزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" أنه سيمنع " عباسي مدني" زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الوصول إلى السلطة حتى وإن صوّت الشعب لصالحه. وبالتالي هذا العنف اللفظي بين رؤساء الأحزاب كان من الأسباب التي أدت إلى انفجار الأوضاع في الجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي عندما لجأت إليه السلطات، فتمّ حل البرلمان وقدم الرئيس "الشاذلي بن جديد" استقالته الأمر الذي أدى إلى تعيين مجلس أعلى للدولة بقيادة " محمد بوضياف"، هذا المجلس أوكلت له مهمة توحيد الصف الوطني والحيلولة دون استلام "جبهة الإنقاذ" للسلطة، لكن قيامه لم يغير من الأمر شيئا، فالبلاد دخلت مرحلة الفوضى، والتجربة الديمقراطية وصلت إلى طريق مسدود.

قام رئيس الدولة "محمد بوضياف" بحل حزب جبهة الإنقاذ معتبرا أن الإسلام دين الجميع ولا يحق[1]

لأي جهة أو جماعة احتكاره لنفسها. فتصاعدت حالة العنف بشكل كبير حتى نالت من "بوضياف" نفسه. وفي ظل هذه الأجواء المشحونة، لجأت "جبهة الإنقاذ" المنحلة إلى بلورة أساليب جديدة ذات طابع ثأري في التعامل مع السلطة السياسية من خلال اعتمادها على العمل السري وانتهاجها لمعارضة غير مباحة قانونا طغى عليها طابع العنف، في ظل تمسك النخبة الحاكمة بالسلطة ورفضها تقديم أي تنازلات أو دمج للإسلاميين في المعادلة السياسية، مما فتح الباب أمام استشراء العنف، بلغ درجة التصفيات الجسدية الفردية والجماعية من أبناء الوطن الواحد مما سمح بتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بقوة وجلاء. وقد سعى الإسلاميون إلى برهنة ثبات قوتهم من خلال دخولهم في مواجهات عفيفة مع قوى الأمن، وقد آلت دوامة الإرهاب والقمع التي تلت هذه الأحداث إلى أزمة داخلية، فكان كل من" الحركة الإسلامية المسلحة"، و" الجيش الإسلامي للإنقاذ"، و"الجماعة الإسلامية والمسلحة"، و" الجماعة السلفية للدعوة والقتال" في صلب

[1] - رزاقي، عبد العالي .**الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات وحقائق**، ج 1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، ص: 61.

الحركة التمردية التي أطلقت حملة ضد الحكومة والجيش والمدنيين والمفكرين والصحافيين.

وسط أجواء العنف تابعت المؤسسة العسكرية مفاوضاتها مع الجماعات المسلحة، حتى في الفترة التي كانت تسعى فيها إلى إلغائها. وبعد تولي الرئيس " اليمين زروال" الرئاسة في يناير 1994 توصل إلى توقيع هدنة في 21 سبتمبر 1997 بين السلطة والجيش الإسلامي للإنقاذ بقيادة "مدني مزراق" الذي أمر في بيان أتباعه بوقف الهجمات ابتداء من أكتوبر 1997 وحض فيه الجماعات الأخرى بالقيام بالمثل ، غير أن عددا كبيرا من المسلحين بمن فيهم المنشقين عن "مدني مزراق" رفضوا الانصياع، فتوالت المذابح الجماعية بحق المدنيين مابين ديسمبر 1997 و يناير 1998 (مجزرة بن طلحة...)، وكانت الخسائر هائلة حيث بلغ عدد القتلى نحو 150 ألف قتيل و بين 7 آلاف و 10 ألاف مفقود ومليون متشرد، وإضرار طالت البنية التحتية والاقتصاد الوطني المنهك طيلة فترة التسعينات[1]

4-الانعكاسات الاقتصادية

على الرغم من أن أحداث أكتوبر 1988م أفضت إلى تغييرات سياسية مهمة وفي مقدمتها حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ومنح البرلمان صلاحيات واسعة تجعل منه أكثر فاعلية، إلا أنها في الأصل كانت احتجاجا على الوضع الاقتصادي، بسبب تفاقم الفشل الاقتصادي منذ سنة 1986م عندما انهارت أسعار النفط دوليا، وأدى ذلك إلى تقلص محسوس في الموارد المالية، وارتفاع المديونية وتزايد نسبة البطالة في صفوف المواطنين بالإضافة إلى تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري بـــ 50 بالمائة وتحرير الأسعار وتجميد الرواتب ...كل هذا أدى إلى انتفاض الشارع الجزائري. لكن بعد عملية التحول التي عرفتها الجزائر، وما رافقها من عدم استقرار سياسي لم يطل هذا الاستقرار المجال السياسي فحسب، بل تعداه إلى المجال الاقتصادي حيث تدهور النسيج الاقتصادي بسبب غياب الاستثمارات الضرورية لصيانة وتجديد المعدات والتجهيزات إضافة إلى تفاقم الديون الخارجية وبالخصوص الديون القصيرة الأجل والتي شكلت النسبة الأكبر منها، حيث بلغت ديون الجزائر الخارجية سنة 1995م 32 مليار دولار بعدما سجلت في نهاية الثمانينات 24 مليار دولار أمريكي. وقد زاد العنف المسلح من تعميق أزمات هذا القطاع من خلال تعرض المنشآت والمرافق العمومية التي كلفت الدولة الكثير[2]

[1] - خميس حزام والي. **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 183.

[2] - هنتغتون، صامويل. **الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**؛ ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار الصباح، 1993، ص 261.

نظرا لانعدام النزاهة في الانتخابات وابتعادها عن المعايير مصداقيتها جعلت المجتمع الجزائري يبتعد عن اجواء الانتخابات وعدم مبالاته بها ولا يكترث لنتاءجها لعلمه بان الانتخابات حسومة قبل القيام بها مما جعل نسبة العزوف الانتخابي ترتفع ،كما ان الانتخابات خلفت اثارا متعددة على الوسط الجزائري كما ان اشكالية التداول على السلطة خلق مشاكل عديدة و ذلك لبقاء الوضع كما هو دون تغيير من طرف الحكام او منح فرص أخرى لبقية إفراد المجتمع ،وسيطرة نفس الأشخاص على مقاليد الحكم ،

كما إن كان للانتخابات اثار سياسية و اخرى اقتصادية جعلت المجتمع يتخبط فيها دون عمل مسؤوليتها على تغيير الوضع وتحسينه رغم سيطرتهم على كل الإمكانات .

إن الانتخابات الرئاسية في الجزائر مرت بمرحلتين المرحلة الأولى و التي عرفت بمرحلة الحزب الواحد حيث كانت جبهة التحرير الوطني هي الحزب الوحيد و المسؤول على تعيين الرئيس ،مما جعل هذه الفترة من الصعب المراحل لعدم قدرة حكامها على تحسين ظروف المجتمع الجزائري

ومرحلة مابعد 1988او ماعرف بمرحلة التعددية الحزبية التي فتحت المجال للتعدد الأحزاب قصد إعطاء حرية أكثر للشعب الجزائري للتعبير بكل حرية و ديمقراطية لكنها لم يكن لها أي دور وزادت الأوضاع سوءا وأصبحت أكثر مأساوية

انطلاقا من هذه يمكن استخلاص بعض النتائج:

1- التعددية في الجزائر تعددية عددية أكثر منها ديمقراطية .

2- وجود المعارضة في الداخل و الخارج دليل على غياب التداول على السلطة.

3- لا يمكن وصف النظام السياسي الجزائري و الأحزاب السياسية أنها ديمقراطية لعدم تطابق نصوصها الرسمية مع محددات التداول على السلطة وهي مقيدة وجامدة.

4- لدستور و فتح العهدات الرئاسية للفوز بالعهدة الثالثة و مساهمة الكثير من الأحزاب لضمان الاستمرارية و بناء ديمقراطية للهيمنة و المحافظة على الوضع القائمين دون تغيير

5- عجز النظام في التغيير والمساهمة في التنمية وتحسين حالة الشعب رغم تحسن الأوضاع الأمنية و الاقتصادية .

6- الأحادية الحزبية التي كان فيها احتكار للترشيح لأنه يكون مرشح واحد للرئاسة الجمهورية. *كثرة الاغتيالات وأعمال العنف و الشغب التي عجز الرؤساء على التحكم فيها.

7- سيطرة حزب جبهة التحرير على مقاليد الحكم دون إعطاء حرية للشعب للتعبير عن رايه بكل حرية.

8- الاحتقان السياسي والفساد الاقتصادي وسيطرة المافيا وغياب إستراتيجية تجنب البلاد من انفجار اقتصادي و اجتماعي وخير دليل على ذلك كثرة الأحداث التي تدور في الشارع.

9- عوائق التداول على السلطة المشتركة بين الأحزاب و السلطة الحاكمة و عدم قبول التغيير و المحافظة على الوضع القائم و فقدان الثقة الشعبية نتيجة الانقسامات و الاختلافات.

10- الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلقت أوضاعا اجتماعية سياسية ،أثرت على المجتمع الجزائري و هذا ما انعكس على تقييم النظام السياسي .

11- ضعف حجم الأحزاب وانتشارها على المستوى الوطني على عدم قدرتها على تعبئة الجماهير للمشاركة وعدم استطاعتها مواجهة العزوف

12- حصول الجزائر على مدا خيل كبيرة من عائدات ارتفاع أسعار المحروقات تسمح للنظام لشراء السلم الاجتماعي.

000000

فهرس (تابع)

مهندسين للدولة فى النقل (فرع الارصاد الجوية) • 1618

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 ذى الحجة عام 1400 الموافق 11 أكتوبر سنة 1980 يتضمن تنظيم وفتح مسابقة للدخول الى معهد رصد مياه الامطار للتكوين والابحاث قصد تكوين مهندسى التطبيق فى النقل (فرع الارصاد الجوية) • 1620

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 ذى الحجة عام 1400 الموافق 11 أكتوبر سنة 1980 يتضمن تنظيم وفتح مسابقة للدخول الى معهد رصد مياه الامطار للتكوين والابحاث قصد تكوين تقنيين فى الملاحة الجوية والارصاد الجوية «فرع الارصاد الجوية» • 1623

وزارة البريد والمواصلات

قرار مؤرخ فى 20 ذى القعدة عام 1400 الموافق 30 سبتمبر سنة 1980 يتضمن احداث مؤسستين بريديتين • 1626

قرار مؤرخ فى 20 ذى القعدة عام 1400 الموافق 30 سبتمبر سنة 1980 يتضمن احداث وكالتين بريديتين • 1627

وزارة الاشغال العمومية

قرار مؤرخ فى 16 ذى الحجة عام 1400 الموافق 25 أكتوبر سنة 1980 يتضمن فتح امتحان مهنى للادماج الاستثنائى فى سلك الكتاب الاداريين • 1627

قرار مؤرخ فى 16 ذى الحجة عام 1400 الموافق 25 أكتوبر سنة 1980 يتضمن فتح امتحان مهنى للادماج الاستثنائى فى سلك الاعوان الاداريين • 1628

قرار مؤرخ فى 16 ذى الحجة عام 1400 الموافق 25 أكتوبر سنة 1980 يتضمن فتح امتحان مهنى للادماج الاستثنائى فى سلك التقنيين • 1629

قرار مؤرخ فى 16 ذى الحجة عام 1400 الموافق 25 أكتوبر سنة 1890 يتضمن فتح امتحان مهنى للادماج الاستثنائى فى سلك المراقبين التقنيين • 1630

قرار مؤرخ فى 16 ذى الحجة عام 1400 الموافق 25 أكتوبر سنة 1890 يتضمن فتح امتحان مهنى للادماج الاستثنائى فى سلك الاعوان التقنيين الاختصاصيين • 1631

قوانين وأوامر

قانون رقم 80 ـ 08 مؤرخ فى 16 ذى الحجة عام 1400 الموافق 25 أكتوبر سنة 1980 يتضمن قانون الانتخابات •

ان رئيس الجمهورية،

ـ بناء على الميثاق الوطنى،

ـ وبناء عى الدستور ولا سيما المواد 58 و 151 و 10 و 154 منه،

ـ وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 63 ـ 306

المؤرخ في 20 غشت سنة 1963 والمتضمن قانون الانتخابات،

ـ وبمقتضى الامر رقم 66 ـ 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات ولاسيما المادتان 104 و 105 منه،

وبعد الاطلاع على الامر رقم 67 ـ 24 المؤرخ في 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدي، المعدل والمتمم، ولاسيما المواد من 33 الى 110 منه،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 69 ـ 16 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1389 الموافق 5 فبراير سنة 1969 والمتضمن تحديد اختصاصات وسير هيئات التسيير الذاتي في الفلاحة، ولا سيما المادتان 11 و 18 منه،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 69 ـ 18 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1389 الموافق 15 فبراير سنة 1969 والمتعلق بانتخاب هيآت التسيير التابعة للاستغلال الفلاحي المسير ذاتيا،

ـ وبعد الاطلاع على الامر رقم 69 ـ 38 المؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1389، الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية، ولاسيما المواد من 7 الى 41 منه،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 69 ـ 120 المؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1389 الموافق 18 غشت سنة 1969 والمتضمن القانون الاساسي للتعاونيات الفلاحية للانتاج الخاص بقدماء المجاهدين، ولاسيما المادتان 29 و 31 منه،

ـ وبمقتضى الامر رقم 71 ـ 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، ولا سيما المواد من 19 الى 27 منه،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 72 ـ 47 المؤرخ في 17 محرم عام 1392 الموافق 3 مارس سنة 1972 والمتعلق بالانتخابات في المؤسسات الاشتراكية، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 73 ـ 176 المؤرخ في 28 رمضان عم 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973،

ـ وبمقتضى القانون رقم 77 ـ 01 المؤرخ في 29 شعبان عام 1397 الموافق 15 غشت سنة 1977 والمتضمن النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، المعدل بالقانون رقم 79 ـ 08 المؤرخ في 11 رمضان عام 1399 الموافق 4 غشت سنة 1979، ولا سيما المادة 47 منه،

ـ وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصه :

الباب الاول
أحكام تمهيدية

المادة الاولى : يضع هذا القانون القواعد العامة للاستشارات الانتخابية ويحدد شروط سيرها، والجزاءات التي تترتب عن الاخلال بها.

المادة 2 : دون الاخلال بالنصوص التشريعية والتنظيمية والقانونية السارية، ان العمليات والاجراءات المتعلقة باعداد الاستشارات الانتخابية وتحضيرها واجراءها ونتائجها تكون موضوع نشر اجباري في الجريدة الرسمية للوزارات أو في مجموعات الوثائق الادارية للولايات أو في كل ما يشابه ذلك من النشرات المتعلقة بالمؤسسات المعنية.

ان العمليات والاجراءات المذكورة في الفقرة الاولى أعلاه، تكون موضوع اشهار ملائم يتم في الوقت المناسب بواسطة جميع الوسائل الملائمة من صحافة واعلام.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 3 : باستثناء الانتخابات التي تجرى داخل الحزب ودون الاخلال بالطرق ووسائل الطعن المقررة بصفة عامة والمتعلقة بميدان انتخابي خاص، يجوز لكل ناخب جزائري حسب معنى المادة 4 أدناه، أن يطلع بمجرد تقديم شكوى، الهيئة المختصة للحزب على كل مخالفة قانونية في تحضير استشارة انتخابية واجرائها ونتائجها وبعد هذا الاطلاع.

تستطيع هذه الهيئة أن رأت أن الشكوى مبنية على أساس أن تشرع فى الاجراءات الملائمة والمطلوبة فى هذا المجال أو أن تكلف غيرها بالقيام بذلك على المطلوب وقرب الهيئة المختصة.

الباب الثانى
أحكام مشتركة لجميع الاستشارات الانتخابية

الفصل الاول
الشروط المطلوبة فى الناخب

المادة 4 : يعد ناخبا كل جزائرى وجزائرية بلغ من العمر ثمانية عشر سنة كاملة يوم الاقتراع وكان متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، ولم يوجد فى احدى حالات عدم الاهلية المنصوص عليها فى هذا القانون.

المادة 5 : لا يمكن لاحد أن يصوت مالم يسجل بقائمة الناخبين بالبلدية التى بها موطنه، مع مراعاة أحكام المادتين 10 و 11 أدناه.

المادة 6 : لا يمكن أن يسجل فى القائمة الانتخابية كل من :

- الاشخاص المحكوم عليهم بسبب جناية،
- الاشخاص المحكوم عليهم بعقوبة حبس تعادل أو تفوق ستة أشهر فى الجنح التى يحكم فيها بالحرمان من ممارسة حق الانتخابات وفقا للمادة 14 من قانون العقوبات،
- الذين كان سلوكهم أثناء حرب التحرير الوطنى ضد المصلحة الوطنية،
- المحكوم عليهم غيابيا بسبب جنايات،
- الذين أشهر افلاسهم ولم يرد اليهم اعتبارهم،
- المحجوزون والمحجورون.

لا تمنع من التسجيل بالقائمة الانتخابية الاحكام الصادرة مع وقف التنفيذ والاحكام الصادرة بسبب جنح عدم التبصر الا اذا اقرنت بالقرار.

الفصل الثانى
القوائم الانتخابية
شروط التسجيل فى القوائم الانتخابية

المادة 7 : التسجيل فى القوائم الانتخابية واجب بالنسبة لكل مواطن تتوفر فيه الشروط المرعية.

يجب على سائر الجزائريين والجزائريات المتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية والذين لم يسبق لهم التسجيل فى قائمة انتخابية أن يلتمسوا تسجيلهم وفقا للمواد 9 و 10 و 11 أدناه.

المادة 8 : ليس لاحد أن يسجل فى عدة قوائم انتخابية.

المادة 9 : تشمل القائمة الانتخابية :

1) المواطنين الذين لهم موطن بالبلدية،

2) المواطنين الذين تتوفر فيهم يوم الاقتراع الشروط المنصوص عليها فى المواد أعلاه.

وليس للغيبة عن البلدية بسبب الخدمة الوطنية أى اخلال بالقواعد المبينة أعلاه للتسجيل فى القوائم الانتخابية.

المادة 10 : يمكن تسجيل المواطنين المقيمين بالخارج المسجلين بالقنصليات الجزائرية وبطلبهم فى قائمة انتخابية لاحدى البلديات التالية :

- البلدية التى ولدوا بها،
- البلدية التى كان لهم بها آخر موطنهم،
- البلدية التى ولد بها وسجل بالقائمة الانتخابية أصل من أصولهم المباشرين.

المادة 11 : يسوغ لاعضاء الجيش الوطنى الشعبى وأعضاء الامن الذين لا يتوفر فيهم أى شرط من الشروط المحددة فى المادة 9 أن يطلبوا تسجيلهم فى القائمة الانتخابية لاحدى البلديات المنصوص عليها فى المادة 10.

المادة 12 : يقوم الاشخاص الذين فقدوا أهلية الانتخاب اثر صدور حكم عليهم واستفادوا باعادة

الاعتبار اليهم أو بتدبير عفو، بتسجيل أنفسهم فى القائمة الانتخابية اثر انتهاء حالة فقدانهم الاهلية.

المادة 13 : على الناخبين السابق تسجيلهم بقائمة انتخابية وفقدوا حق ابقائهم بها من اجراء تغيير موطنهم أن يلتمسوا تقييدهم من جديد ابتداء من تاريخ ذلك التغيير.

القسم الثانى
وضع القوائم الانتخابية ومراجعتها

المادة 14 : ان القوائم الانتخابية دائمة ومراجعتها سنوية.

ويمكن ان تراجع استثنائيا اذا اقتضت الضرورة ذلك.

المادة 15 : يجوز لكل ناخب ان يطلب الاطلاع على القائمة الانتخابية.

المادة 16 : تتولى اعداد القوائم الانتخابية فى كل بلدية لجنة ادارية يحدد تأليفها وتسييرها بمرسوم.

المادة 17 : يمكن لكل مواطن أغفل تسجيله فى قائمة أن يقدم شكواه الى رئيس اللجنة الادارية.

المادة 18 : لكل ناخب مسجل فى احدى قوائم الدائرة الانتخابية أن يطالب بشطب شخص مسجل بغير حق أو تسجيل شخص مغفل عنه فى نفس الدائرة.

المادة 19 : يجب تقديم الاعتراضات بالتسجيل أو الشطب فى ظرف شهر واحد ابتداء من تعليق اعلان القوائم الانتخابية ويخفض هذا الاجل الى ثمانية أيام فى حالة المراجعة الاستثنائية.

وتعرض هذه الاعتراضات على اللجنة الادارية المنصوص عليها فى المادة 16 أعلاه.

ويجب على ادارة البلدية أن تبلغ مقرر اللجنة الادارية فى ظرف خمسة (5) أيام الى الاطراف المعنيين، كتابة وبموطنهم.

المادة 20 : يسوغ الطعن للاطراف المعنيين فى ظرف ثمانية أيام من التبليغ.

وفى حالة عدم التبليغ يمكن رفع الطعن في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ الاعتراض.

ويرفع هذا الطعن، بمجرد تصريح لدى كتابة الضبط الى رئيس المحكمة المختصة الذى يبت بأمر في ظرف أقصاه عشرة (10) أيام بدون مصاريف والاجراءات وبمجرد اشعار يرسل ثلاثة أيام من قبل الى جميع الاطراف المعنية.

والامر الصادر عن رئيس المحكمة غير قابل لاى طريق من طرق الطعن.

المادة 21 : يتم اعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها من طرف اللجنة الادارية المنصوص عليها فى المادة 16 أعلاه ثمانية أيام قبل الاقتراع.

المادة 22 : يخضع وضع القوائم الانتخابية لمراقبة وتحقيق يتم اجروؤها حسب الشروط التى ستحدد عن طريق التنظيم.

المادة 23 : يأمر الوالى، بجميع الطرق الشرعية باجراء التصليحات المختلفة على القوائم الانتخابية كما يتخذ أى اجراء آخر نتيجة لما يترتب عن المراقبة او التحقيق.

القسم الثالث
بطاقة الناخب

المادة 24 : تسلم بطاقة الناخب من طرف رئيس المجلس الشعبى البلدى لكل مواطن مسجل فى القائمة الانتخابية.

وان شروط اقامة وأمد صلاحية بطاقة الناخب مبينة عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث

التصويت

القسم الاول

العمليات التحضيرية للاقتراع

المادة 25 : تستدعى هيئة الناخبين بمرسوم، شهرين على الاكثر قبل تاريخ الانتخابات.

ويحدد المرسوم عدد المقاعد المطلوب شغلها لكل دائرة.

المادة 26 : يجرى الانتخاب بالبلدية، غير أنه يمكن توزيع الناخبين، بقرار من الوالي، على مكاتب تصويت بقدر ما تقتضيه الظروف المحلية وعدد الناخبين، ويمكن تعيين مركز هذه المكاتب خارج مركز البلدية.

المادة 27 : يفتتح الاقتراع على الساعة الثامنة صباحا ويختم في نفس اليوم على الساعة السابعة مساء.

على أنه يمكن للولاة، بترخيص من وزير الداخلية أن يتخذوا قرارات لتقديم ساعة افتتاح الاقتراع في بعض البلديات أو تأخير ساعة اختتامه في سائر أنحاء دائرة انتخابية واحدة، وذلك قصد تسهيل ممارسة الناخبين لحقهم في التصويت.

وتنشر القرارات التي يتخذها الولاة من أجل تقديم ساعة افتتاح الاقتراع وتعلق في كل بلدية معنية بالامر وذلك قبل يوم الاقتراع بخمسة أيام على الاكثر.

القسم الثاني

عمليات التصويت

المادة 28 : لا يدوم الاقتراع الا يوما واحدا الا اذا اتخذت اجراءات خاصة في شأن بعض البلديات التي لا يمكن للناخبين فيها التصويت في الاجل المحدد نظرا لبعدهم عن مكاتب التصويت.

وستحدد هذه الاجراءات عن طريق التنظيم.

المادة 29 : يعين يوم الاقتراع بمرسوم.

المادة 30 : ان التصويت شخصي ومباشر وعام وسري.

المادة 31 : يجرى التصويت ضمن ظروف تقدمها الادارة وتكون هذه الظروف غير شفافة وغير مصمغة وعلى نموذج موحد.

وتوضع تحت تصرف الناخبين يوم الاقتراع في قاعة التصويت.

المادة 32 : تبقى طيلة عمليات التصويت كلها نسخة من قائمة الناخبين مصدق عليها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي ومتضمنة التأشيرات المنصوص عليها وكذلك رقم الترتيب المعين لكل ناخب، موضوعة على الطاولة التي يجلس حولها أعضاء المكتب.

وتشكل هذه النسخة قائمة التوقيع.

المادة 33 : يتألف مكتب التصويت من :

- رئيس،
- كاتب،
- مساعدين اثنين.

المادة 34 : يعين أعضاء مكتب التصويت ويستدعون بقرار من الوالي باقتراح من هيئة التنسيق البلدية.

المادة 35 : لرئيس مكتب التصويت سلطة الامن داخل مكتب التصويت ويسوغ له بهذه الصفة طرد أي شخص يخل بالسير العادي لعمليات التصويت.

ولا يجوز لاي ثان أن يدخل قاعة الاقتراع وهو يحمل سلاحا ظاهرا أو مخفيا باستثناء أعضاء القوة العمومية اذا طلب حضورهم قانونا.

المادة 36 : ان أعضاء مكاتب التصويت مسؤولون عن جميع العمليات المسندة لهم وفقا لاحكام هذا القانون.

الملحق الثاني:خاص بصور رؤساء الجزائر

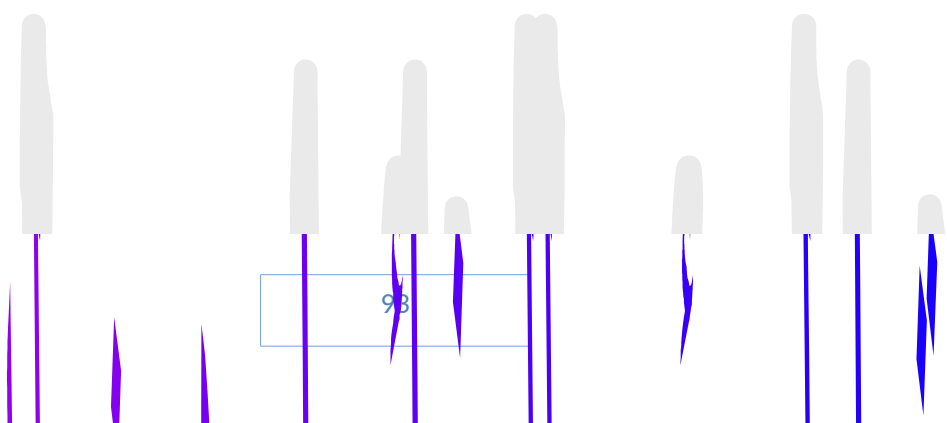
93

هواري بومدين ثاني رئيس للجزائر

الرئيس الشاذلي بن جديد ثالث رئيس للجزائر

الرئيس محمد بوضياف رابع رئيس للجزائر

الرئيس علي كافي خامس رئيس للجزائر

الرئيس اليمين زروال سادس رئيس للجزائر

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سابع رئيس للجزائر

الملحق الثالث:المادة 23-27من دستور 1963

جبهة التحرير الوطني

المادة 23 : جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر.

المادة 24 : جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة، و توحي بعمل الدولة و تراقب عمل المجلس الوطني و الحكومة.

المادة 25 : جبهة التحرير الوطني تشخص المطامح العميقة للجماهير و تهذبها و تنظمها و هي رائدها في تحقيق مطامحها.

المادة 26 : جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، و تشيد الاشتراكية في الجزائر.

ممارسة السيادة - المجلس الوطن

المادة 27 : السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له قي مجلس وطني، ترشحهم جبهة التحرير الوطني، و ينتخبون باقتراع عام مباشر و سرى لمدة خمسة سنين.

المادة 28 : يعبر المجلس الوطني عن الإرادة الشعبية، و يتولى التصويت على القوانين، و يراقب النشاط الحكومي.

المادة 29 : يحدد القانون طريقة انتخاب النواب في المجلس الوطني و عددهم، و شروط صلاحية انتخابهم، و نظام ما يتنافى و النيابة.

و في حالة النزاع حول قانونية انتخاب النائب، تتولى "لجنة مراجعة السلطة و تصحيح النيابة" المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس، الفصل في الموضوع طبقا للشروط المحددة.

الملحق الرابع:المادة126-129 من دستور 1996

مادة 126 : يمارس الوظيفة التشريعية مجلس واحد يسمى المجلس الشعبي الوطني.

للمجلس الشعبي الوطني، في نطاق اختصاصاته، سلطة التشريع بكامل السيادة.

يعد المجلس الشعبي الوطني القوانين و يصوت عليها.

المادة 127 : تتمثل المهمة الأساسية للمجلس الشعبي الوطني، ضمن اختصاصاته، في العمل للدفاع عن الثورة الإشتراكية و تعزيزها.

يستلهم المجلس الشعبي الوطني، في نشاطه التشريعي، مبادئ الميثاق الوطني و يطبقها.

المادة 128 : ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، بناء على ترشيح من قيادة الحزب، عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري.

المادة 129 : ينتخب المجلس الشعبي الوطني لمدة خمس سنوات.

لا يمكن تمديد فترة هذه النيابة إلا في ظروف خطيرة للغاية لا تسمح بإجراء انتخابات عادية. و تثبت هذه الحالة بمقتضى قرار من المجلس الشعبي الوطني، بناء على اقتراح من رئيس الجمهورية.

..

المادة 132 : النيابة في المجلس الشعبي الوطني ذات طابع وطني.

المادة 133 : النيابة في المجلس الشعبي الوطني قابلة للتجديد.

المادة 134 : كل نائب لا يستوفي شروط النيابة أو أصبح غير مستوف لها، يتعرض لإسقاط صفته النيابية.

يقرر المجلس الشعبي الوطني هذا الإسقاط بأغلبية أعضائه.

المادة 135 : النائب مسئول أمام زملائه الذين يمكنهم عزله إذا خان ثقة الشعب فيه أو اقترف عملا مخلا بوظيفته.

يحدد القانون الحالات التي يتعرض فيها النائب للعزل، و يقر المجلس الشعبي الوطني العزل بأغلبية أعضائه، بقطع النظر عما قد يحدث من متابعات أخرى حسب التشريع العادي.

المادة 136 : يحدد القانون الظروف التي يمكن فيها للمجلس الشعبي الوطني قبول استقالة أحد أعضائه.

بيبلوغرافيا

1-باللغة العربية:

اولا:القواميس:

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،**الموسوعةالميسرةللمصطلحات السياسية**،القاهرة،.-1 2005

.ناظم عبدالجاسور،**موسوعة علم السياسية**،عمان:دار المجدلاوي، 2004-2

الكيالي،عبد الوهاب.**الموسوعة السياسية**،لبنان:المؤسسة العربية للنشر و التوزيع.-3 1985.

ثانيا:الكتب

.: خضري،حمزة.**المعارضةوالاغترابالسياسيفيالجزائر**،المسيلة.2004-4

هنتغتون،صامويل. **الموجةالثالثة**،التحولالديمقراطيفيأواخرالقرنالعشرين،ترجمة:-33 - عبدالوهابعلوب،الكويت: دارالصباح، 1993

رزاقي،عبدالعالي .**الأحزابالسياسيةفيالجزائرخلفياتو**حقائق،ج 1،الجزائر:-35 - ،المؤسسةالوطنيةللفنونالمطبعية، 1990

10-بلقا سم محمد ،وآخرون.**الجزائر بينالأزمة الاقتصادية والسياسية**..الجزائر: مطبعةدحلب، 1993.

11- بوشعير، سعيد_**النظام السياسي الجزائري** .ط 2. الجزائر:دار الهدى،1993.ص 20..

13-لونيسي، رابح. **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**. الجزائر: دار المعرفة، 2011.

14-ناظم، عبدالجاسور.**الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**. الاردن: دارالميسرة، 2001.

15-مقري عبد الرزاق، **"التحول الديمقراطي"**،د،ن.

16-قيرة ،إسماعيل آخرون. **"مستقبلالجزائر فيالديمقراطية "**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

17-بركة، الحسن.**"أبعاد الأزمة في الجزائر"**. الجزائر: دار الأمة، 1997.

18-جابي،عبد الناصر.**الانتخابات الدولة والمجتمع**.الجزائر: دار القصبة، 1998.

19-لونيسي، رابح.**"الجزائر في دوامة الصراع بينالسياسين و العسكريين**. الجزائر: دار المعرفة، 1999.

20-زبيري، الطاهر. **"نصفقرن من الكفاح مذكرات قائد أركانالجزائري"**. الجزائر: الشروق للإعلام والنشر،2001.
21-منيسي، احمد. **"التحول الديمقراطي فيدول المغربالعربي"**. مصر: مركز دراسات الأهرام، 2004.
22-زمام، نورالدين، **"السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمعالجزائري"**.لبنان: دار الكتاب العربي، 2002
23- 2003، **"القانون الدستوري"** . الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة. راغب الحلو،ماجد
25-بوشعير،سعيد. **"النظامالسياسيالجزائري"**.الجزائر: دارالهدى،دونرقمطبعة،دونسنةنشر.

27-دوفرجييه ،موريس .**"المؤسسةالسياسيةوالقانونالدستوري"**.لبنان: المؤسسةالجامعيةللدراسات,1992.

28-الرياشي،سليمان.**"الأزمةالجزائرية"**: الخلفياتالأساسيةوالاجتماعيةوالاقتصاديةوالثقافية،بيروت: مركزللدراساتالوحدةالعربية، 1996.

29- احمدزايد،الزبيرعروس،**"النخبالاجتماعيةحالةالجزائرومصر"**. القاهرة: مكتبةمدبولي، 2005

30- الابراهيمي،عبدالحميد. **"فيأصلالأزمةالجزائرية(1958-1999")**. لبنان: مركزدراساتالوحدةالعربية، 2001..

31 خميسحزاموالي،**"إشكاليةالشرعيةفيالأنظمةالسياسيةالعربية"**،معالإشارةإلىتجربةالجزائ ر،ط1،بيروت: مركزدراساتالوحدةالعربية، 2003.

32- الشامي،حسن.**"تقريرالتحول الديمقراطي في الجزائر"**؛العدد 3705.الجزائر: جريدةالحوار، 2012..

33-سعد، عبدو،**"النظمالانتخابية"**، منشوراتالحلبي،لبنان، 2005

35-عبد الوهاب عبدالمؤمن،**" النظام الانتخابي في الجزائر"**،دار الالمعية،الجزائر.2011.

36-مساعد ،فاطمة،**"التحول الديمقراطي والياته"**،دارالراية،الاردن،.2011.

37-الباز داوود،**"حق المشاركة في الحياة السياسية"**، دار الفكر الجامعي،القاهرة، 2000

38-جلال، عبد الله،**"الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات في الدول العربية"**، المنظمة العربية لحقوق الانسان،القاهرة، 1997.

بلقا سم محمد وآخرون."**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية**".الجزائر: مطبعة-39
.دحلب،1993

"الديين ،احمد، واخرون."**الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية**-40

جاي سن،جودينجيل:تر:منيب احمد،"**الانتخابات الحرة والنزيهة**"، الدار الدولية-41
،للاستثمارات الثقافية،القاهرة، 2000

زبيري،الطاهر."**نصفقرنمنالكفاحمذكراتقائدأركانجزائري**". الجزائر:-42
الشروقللإعلاموالنشر،2001

43- خالد،نزار."**مذكراتخالدنزار**". الجزائر:دارالشهاب،1999.

ثالثا:مقالات الدوريات:

44- قيراط،محمد. حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر،**مجلة جامعة دمشق** .مج 19؛ع[3+4]، 2003.ص 107
.الانتخاباتالبلديةوالولائيةفيالجزائر:المركزالوطنيلوثائقالصحافةوالاعلام.2007.ص **15-45**

العهداتالرئاسيةفيالجزائر 1963-2009،الجزائر :-46 -
المركزالوطنيلوثائقالصحافةوالاعلام, 2009

.طه،احمد.الابعادالسياسيةللشراكةبينارواباوإفريقيا.**السياسةالدولية**؛العدد.2002-47-

متيكس،هدى.توازناتالقوىفيالجزائر. **مجلةالمستقبلالعربي**؛العدد 172.بيروت:-48-
..مركزدراساتالوحدةالعربية، 1993

مهابة، احمد. الرئيس زروال والمهمة الصعبة. **السياسةالدولية**.العدد 123.الأهرام: **49**
1997

50-المجاهدالأسبوعي، العدد: 2013.من 2الى 8 مارس.1999.
51-المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الانتخابات التشريعية ليوم 5جوان 1997.
52- محمد أميرة عبد الحليم، الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاحالسياسي.
السياسةالدولية.العدد:15، الجزائر: 2013.
الوضع الحزبي في الجزائر منذ 1962 الى يومنا هذا. **المجلة الجزائرية للعلوم-53**
.**القانونية والاقتصادية**والسياسية.مج 18؛العدد 3.الجزائر:1990

رابعا:الاداب الرمادية:

مزرود،حسن. **الأحزابوالتداولعلىالسلطةفيالجزائر 1989-2010**. اطروحةدكتوراه:- -54
العلومالسياسيةوالعلاقاتالدولية:الجزائر: جامعةالجزائر,2011-2012

صحراوي،شهرزاد. **هيبةالتحولالديمقراطيفيالمنطقةالمغاربةدراسةمقارنة-55
(تونس،الجزائر،المغرب).** مذكرةماجستير: قسمالعلومالسياسيةوالعلاقاتالدولية:
..قسمالحقوقوالعلومالسياسية. بسكرة: جامعةمحمدخيضر,2012-2013

:خامسا:الوثائق الرسمية

..الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية،الجريدةالرسمية،العدد.2009،22-56

الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبيةالجريدةالرسمية.العدد،1 اكتوبر 1992-57

- الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية،الجريدةالرسمية.العدد:42. 1995-58 -

- **:القوانين**

.خطابالرئيسيوم 4 جويلية 2006 بمناسبةإحياءعيدالاستقلاللالرابعوالأربعين-59

اعلانوزيرالداخلية. يوم 9 افريل 2004 -60

المادة 23مندستور-61

:الجرائد

. يوميةالخبر.العدد 5843 :11ديسمبر 2009-62

2-باللغة الاجنبية:

اولا: الكتب:

63 :ا-jean.michel.gaillard.l.e.N.a.memoire de l'état

de 1954 à nos jour .paris. éd complexe.1995.

ثانيا:الجرائد:

64-qotidien elwattan.n5820 novembre 2009.

الفهرس

العنوان الصفحة

مقدمة ا-ج

الفصل الأول:تحديد المفاهيم

تحديد المصطلحات ذات العلاقة بالانتخابات 1-1

الجذور التاريخية للانتخابات.....2-2

أسباب الانتخابات.....3-3

معايير نزاهة الانتخابات.....4-4

إدارة و تسيير عملية الانتخابات.....5-5

الفصل الثاني:العملية الانتخابية في ظل الحزب الواحد

طبيعة النظام الجزائري.....1-13

اختيار احمد بن بله.....2-16

انقلاب هواري بومدين.....3-20

اختيار الشاذلي بن جديد.....4-23

حوصلة عن فترة الحزب الواحد.....5-25

الفصل الثالث:التعددية الحزبية و تغير شكل الانتخابات

عهدة الشاذلي بن جديد.....1-27

اختيار محمد بوضياف.....2-29

عهدة علي كافي.....3-31

عهدة اليمين زروال.....4-36

عهدة عبد العزيز بوتفليقة.....5-52

حوصلة عن فترة التعددية الحزبية.....53 -6
الفصل الرابع:انعكاسات العملية لانتخابية على المجتمع الجزائري
العزوف الانتخابي.....57-1
إشكالية التداول على السلطة.....60-2
المعارضة.....66-3
انعكاسات سياسية.....71-4
انعكاسات اقتصادية.....73-5
خاتمة.....76
قائمة الملاحق.....90
بيبليوغرافيا.....96